

Women Now
For Development
النساء الآن للتنمية



المساحات الآمنة للنساء كأدوات لتيسير رؤى العدالة في السياق السوري

ورقة بحثية مبنية على مشروع تشاركي
صممه ونفذته منظمة النساء الآن عام 2021-2022
بالشراكة مع منظمة إمبيونيتي ووتش

المساحات الآمنة للنساء

كأدوات لتيسير رؤى العدالة في السياق السوري

ورقة بحثية مبنية على مشروع تشاركي صممه ونفذته منظمة النساء الآن عام 2021-2022
بالشراكة مع منظمة إمبونيوتي ووتش

الباحثتان الرئيسيتان: روبي هـن ومنى زين الدين
الإشراف والمراجعة: وحدة البحث النسوي في النساء الآن من أجل التنمية
مراجعة خارجية: بريجيت هيرمانز وسفاني فانت لاند
التصميم والهوية البصرية: يسر أفغاني
الطباعة والإخراج الفني: reelink media



تم إنتاج هذا المنشور بدعم مالي من وزارة الخارجية الهولندية (Dutch MFA) ومنظمة مراقبة
الإفلات من العقاب (Impunity Watch).



Ministry of Foreign Affairs of the
Netherlands



محتوى هذا المنشور لا يعكس بالضرورة وجهات نظر الجهات الداعمة.

Published by:
Women Now for Development



Women Now For Development
النساء الآن للتنمية

Rue de Vaugirard 6
Paris, France 75006
www.women-now.org

تم إنتاج هذا المنشور بدعم مالي من وزارة الخارجية الهولندية
ومنظمة إميونيتي ووتش.
إن محتويات هذا المنشور تعبر حصراً عن منظمة النساء الآن ولا تعكس
بالضرورة وجهات نظر وزارة الخارجية الهولندية أو إميونيتي ووتش



3	1 ملخص تنفيذي
7	2 البحث عن مساحات آمنة ومسارات عدالة للنساء
8	2.1. مقدمة
9	2.2. الموقعية
9	2.3. المساحات الآمنة للنساء: ممارسات التنمية الدولية مقابل الحركات القاعدية
11	2.4. النساء الآن من أجل التنمية والمساحات الآمنة
15	2.5. نطاق المشروع
16	2.6. المنهج
17	3 ما هي المساحة الآمنة بالنسبة للنساء المشاركات؟
23	4 نقد نسوي لمقاربات المساواة الجنائية
27	5 كيف تصوغ المشاركات مفهومهن للعدالة؟
33	6 كيف يمكن للمساحات الآمنة دعم وصول النساء إلى العدالة؟
39	7 تحت المجهر: تفكيك المظالم الخاصة بالتنوع الاجتماعي
43	8 مكونات تكميلية للبرنامج
44	8.1. الدعم النفسي والاجتماعي والإبداع الفني
45	8.2. دعم المبادرات القاعدية
49	9 توصيات: وجهات نظر النساء حول ما يمكن أن يفعله صانعو السياسات والمناخون وغيرهم من أصحاب المصلحة لدعم وصولهن إلى العدالة
51	10 خاتمة
	11 المراجع

شكر وتقدير

نحن مديونات بشدة لجميع المشاركات اللواتي ساعدن في تحسين فهمنا لتجارب النساء فيما يخص الصراع والانتهاكات في سوريا. لقد أثرت وجهات نظرهن وخبراتهم ونظرياتهن في إنتاج المعرفة النسوية، ووسعت أفكارنا حول العدالة التحويلية للنوع الاجتماعي في سوريا وما يمكن أن يؤسس للتعافي والرعاية والمساءلة والسلام الإيجابي. هذه الدراسة البحثية مهداة لهن ولجميع النساء داخل سوريا وخارجها، واللواتي يخففن من المعاناة التي تسببها الحرب من خلال مبادرات تؤكد استمرارية الحياة. كما نهدي هذه الدراسة إلى كل اللواتي يشاركن، على الرغم من التحديات، في تفكيك القمع الممنهج وقيادة الطريق نحو تطوير آليات شاملة من شأنها تحقيق السلام والعدالة والحرية لمجتمعاتهن والأجيال القادمة.



حول النساء الآن من أجل التنمية

النساء الآن من أجل التنمية هي منظمة نسوية تقودها نساء، تعمل على تعميق وتعزيز دور النساء في بناء مستقبل ديمقراطي لسوريا. تأسست المنظمة في حزيران 2012 على يد الكاتبة والصحفية السورية الشهيرة سمر يزبك، وهي الآن أكبر منظمة نسائية في سوريا، وهي تجمع آلاف السيدات والفتيات داخل سوريا وفي دول الجوار. تعمل منظمة النساء الآن من خلال برامج متكاملة تشمل الحماية والتمكين ورفع الوعي النسوي ومهارات القيادة. تعمل النساء الآن أيضاً في البحث وإنتاج المعرفة النسوية، فضلاً عن جهود المناصرة والتوعية وتنظيم الحملات على المستويين المحلي والدولي. تتركز أبحاث المنظمة وجهودها في المناصرة على:

1. توثيق وجمع تجارب النساء وشهادتهن؛
2. البحث والتحليل النوعي والكمي المعمق؛
3. حملات التوعية المحلية والدولية بشأن الحركات النسائية ومبادرات المجتمع المدني النسوية، وكذلك حول العنف القائم على النوع الاجتماعي وظروف عيش النساء في سوريا.

ملخص تنفيذي

1

تهدف هذه الورقة إلى دراسة العدالة من منظور مجموعة مختارة من النساء السوريات. وهي تطمح إلى (إعادة) تعريف مفهوم المساحة الآمنة، وإلى استكشاف ما إذا كان يمكن اعتبار «مساحات النساء الآمنة» مسارات تساعد في الإضاءة على وجهات نظر مختلفة حول العدالة ومن ثم تيسير التأثيرات الانتقالية.

يمكن لمساحات النساء الآمنة التي يجري تيسيرها وفق منهج نسوي أن توفّر للمشاركات قدراً بسيطاً من الحماية التي تساعدن على التواصل مع نساء أخريات لديهن تجارب مماثلة، ومن ثم مشاركة حكاياتهن بسهولة أكبر، والتعبير عن آرائهن، وتحدي بعضهن البعض، فضلاً عن تلقي وتقديم الدعم. أتاحت المساحة الآمنة لحظات من التحول في الفكر والوعي بالنسبة للمشاركات في هذا المشروع، مما ساعد على تطوير الحوارات والتي تحولت إلى خطابات نقدية حول الانتهاكات التي تعرضن لها وحول تجارب النساء في الصراع في سوريا. بلغ هذا ذروته مع بناء فهم مختلف لما ينطوي عليه الشفاء والاستعادة والتغيير المطلوب، وهو ما يساعد المشاركات في النهاية على استيعاب أفضل لعناصر العدالة والتوصل إلى الآليات الممكنة لتحقيقها. وقد كررت المشاركات أن العدالة لا يمكن أن تتحقق إلا من خلال تحدي الأعراف والتقاليد الاجتماعية التي تساهم في تعميق اللامساواة والتمييز القائم على النوع الاجتماعي. ومن هنا فإن تغيير الأعراف والتقاليد التمييزية يستلزم توفير مساحات تسمح بإجراء المحادثات ذات الصلة، أي التي تركز على الأحداث اليومية، بما في ذلك العنف اليومي. رأت بعض المشاركات أن العدالة عملية شاملة ومتعددة الأبعاد، تتضمن المساواة السياسية والعدالة الاجتماعية والمشاركة المتساوية للنساء في السياسة والاقتصاد وصنع القرار بشكل عام.

وبهذا المعنى، يعتبر توفير المساحات الآمنة من المتطلبات الأساسية لتطوير وبناء آليات العدالة، فهي تدعم المجتمعات المهمشة والصامتة في تنفيذ الأعمال التحضيرية اللازمة - التواصل والروح والتضامن ووضع الاستراتيجيات بشكل جماعي. وقد أكدت جميع المشاركات أن المساحات الآمنة للنساء، في حال تصميمها من خلال إطار عمل تشاركي واستيعابي ويطمح إلى إعادة تشكيل العلاقات بين الأنواع الاجتماعية، يمكنها دعم وصول النساء إلى العدالة من خلال التالي:

❶ توفير حد أدنى من الحماية من النظرة الذكورية والأعراف الأبوية، فضلاً عن الاعتداءات من أعضاء الجماعات المهيمنة الأخرى، والتي غالباً ما يؤدي وجودها إلى إعاقة حرية التعبير بالنسبة للسوريات.

❷ توفير منصة للسوريات تسمح لهن بالتعبير عن أنفسهن بحرية، وهو أساس ضروري لتطوير حوار معمق يتناول الرضوض الشخصية وحالات العنف وأسئلة العدالة وسبل تحقيقها.

❸ المساعدة في تفكيك الصور النمطية والمفاهيم الخاطئة عن الذات، وفي النهاية تمكين النساء من المقاومة ودعمهن في استعادة هويتهن وإعادة تعريفها وتقييمها.

❹ المساعدة في بناء فهم للعنف من منظور تاريخي ومنهجي، بدلاً من المنظورات المجزأة.

آراء المشاركات حول دور صنّاع السياسات و الجهات المانحة والأطراف المعنية الأخرى في دعم وصولهن إلى العدالة:

1. تزويد النساء بالدعم اللازم لتنظيم حملات ذات حوامل محلية وخطط طويلة الأمد تنقل رؤيتهن للعدالة.
2. تأمين بيئة داعمة وقنوات آمنة تمكن النساء من مشاركة احتياجاتهن ومطالبهن مع الأطراف المعنية الأخرى.
3. دمج المناهج المراعية للنوع الاجتماعي والحساسية الجندرية و تضمين النساء والأقليات في جميع المجالات المتعلقة بالعدالة، مثل المؤتمرات وورش العمل وبرامج المنظمات والإجراءات القضائية وما إلى ذلك.
4. دعم عمليات وآليات العدالة ذات الحوامل المحلية بما يناسب احتياجات وتطلعات النساء السوريات وسياقاتهن الاجتماعية.
5. تعزيز البرامج التشاركية المخصصة لرفع الوعي النسوي ومناصرة جهود العدالة وحقوق الإنسان ووقف التمييز المبني على النوع الاجتماعي، والتأكد من أن هذه البرامج متنوعة وشاملة وتصل إلى شريحة اجتماعية واسعة، ولا سيما النساء المغمورات، المقيمات في مخيمات اللجوء أو النزوح الداخلي.
6. تزويد المبادرات التي تقودها النساء بالدعم المالي والفني، بما في ذلك أنشطة التمكين والتوعية.
7. دعم التمكين السياسي والتثقيف السياسي للنساء من خلال جهود ومبادرات المناصرة.
8. تمكين النساء اقتصادياً ودعم وصولهن إلى أسواق العمل.
9. دعم المشاركة الفعالة والمباشرة للنساء في الإجراءات القضائية، بدلاً من مجرد تمثيلهن بشكل غير مباشر.
10. دعم وصول النساء ومشاركتهن الفعالة في صنع القرار والعمليات السياسية.

البحث عن مساحات آمنة ومسارات عدالة للنساء

2

على الرغم من جهود التوثيق الفردية والجماعية لانتهاكات حقوق الإنسان والجرائم الدولية التي ارتكبت في سوريا منذ آذار 2011، تواجه محاولات تحقيق المساءلة والعدالة تحديات عديدة ومعقدة. من بين القيود التي يعبر عنها السوريون-ات بشكل متكرر، وفي الأخص النساء المهمشات، هو الافتقار إلى المشاركة الفعالة في عمليات العدالة، والتعارض بين تصوراتهم-ن للعدالة ومبادرات العدالة الدولية الجارية (علي، 2019).

بسنوات الخبرة التي تمتلكها النساء الآن من خلال عملها مع السوريات على المستوى القاعدي، تركز المنظمة على استكشاف الفروق الدقيقة في مناهج العدالة التحويلية. يمثل هذا النوع من العدالة إطاراً واسعاً ينظر في الاضطهاد المنهجي بوصفه السبب الجذري للأذى، ويهدف إلى معالجة أشكال الأذى ومظاهره المختلفة بما يجعل هذه المعالجة مكوناً أساسياً للمساءلة والشفاء (The New York State Coalition Against Sexual Assault, 2021). وبينما يُستخدم مصطلح «العدالة التحويلية» بشكل أكثر فأكثر في خطابات العدالة النسوية المتعلقة بسوريا، لا يزال هناك حاجة لاستكشاف متعمق للآليات والجهود التي يمكن أن تسهم في معالجة الظروف المفضية إلى العنف والأذى. يتم تعريف آليات العدالة التحويلية على أنها قاعدية ويقودها المجتمع (Gready وآخرون، 2010)، ولكن ينبغي أن تركز الأبحاث الجديدة على ما تنطوي عليه هذه الآليات فعلاً، وكيف تساهم في تحقيق العدالة للسكان الذين تعرضوا لانتهاكات جماعية.

تستكشف هذه الورقة وجهات نظر النساء اللواتي شاركن في مشروع مساحة آمنة افتراضي نظمته وصممته منظمة النساء الآن، بالشراكة مع منظمة إميونيتي ووتش، عام 2021. بعد اعتماد النظريات والمنهجيات النسوية، بما في ذلك المقابلات المعمقة والملاحظة بالمشاركة ضمن المساحة الآمنة، تدرس الباحثتان ما تعنيه المساحات الآمنة بالنسبة للمشاركة، وما إذا كانت هذه المساحات تساعد في تيسير ظهور رؤى مختلفة للعدالة، وكيف يمكن للجهات التي تقوم بوضع السياسات تقديم المزيد من الدعم لمثل هذه الرؤى.

كان مصدر إلهام منظمة النساء الآن هو الثورة السلمية السورية عام 2011، والتي قادت لحراك مدني واسع وغير مسبوق. كمنظمة نسوية محلية، تعمل النساء الآن مع السيدات والمراهقات السوريات اللواتي يسعين لمقاومة الاضطهاد المنهجي، وذلك من خلال توفير برامج نسوية شاملة يقودها المجتمع. العديد من العاملات مع فريق النساء هن من الناجيات من انتهاكات حقوقية وجرائم دولية، بما في ذلك الاعتقال التعسفي والتعذيب والتهميش القسري وهجمات الأسلحة الكيميائية وغيرها. في الوقت نفسه، تدافع الكثيرات منهن أيضاً عن حقوق الإنسان وعن العدالة لأنفسهن ولمجتمعاتهن الأوسع. في هذا الصدد، تعتقد منظمة النساء الآن بقوة أن من يتعرضون ويتعرض للجرائم والانتهاكات هم في كثير من الأحيان أهم مصادر المعرفة وأكثرها صدقاً. لذلك، تؤكد منظمة النساء الآن على الحاجة إلى تطوير مناهج واستراتيجيات بديلة لإنتاج معرفة تساعد في تعزيز المشاركة الهادفة للنساء السوريات في سعيهن لتحقيق العدالة.

2.3 المساحات الآمنة للنساء: ممارسات التنمية الدولية مقابل الحركات القاعدية

في سياق ممارسات التنمية الدولية، تشير المساحات الآمنة إلى شبكات الأمان الاجتماعي التي تعمل على التخفيف من تعرض النساء للعنف وسوء المعاملة والتصدّي للعنف الذي تتعرض له النساء في أوضاع العمل الإنساني (United Nations Sexual and Reproductive Health Agency, 2015). المصطلح مستخدم الآن بشكل شائع من قبل منظمات الإغاثة الدولية، لكنه غالباً ما يشير إلى شبكات الأمان الاجتماعي هذه على أنها ملائمة توفر المساعدة أو الخدمات الطارئة والأساسية التي تعزز التعافي الاجتماعي والاقتصادي و النفسي للنساء (Stark وآخرون، 2021). ومع ذلك، فإن المساحات الآمنة، كمفهوم وممارسة، سبقت التعريف الذي وضعته المنظمات الدولية، حيث يمكن العثور على محاولات لاستكشاف وتفسير فكرة المساحات الآمنة المخصصة للنساء فقط في مختلف الحركات النسوية القاعدية.

في سبعينات القرن الماضي، استخدمت الحركات النسوية في الولايات المتحدة مساحات مخصصة فقط للنساء للتجمع بشكل منفصل، وللمشاركة في خلق مفاهيم جديدة للنساء من خلال زيادة الوعي والشفاء الجماعي (Gökarıksel وآخرون، 2021). بالنسبة للعديد من النسويات السود على وجه التحديد، شكلت المساحات الآمنة وسيلة ضرورية للمقاومة، وهي ليست آمنة فحسب، بل تُعتبر أيضاً ساحات تلعب دور «المواقع الرئيسية لمقاومة التشييء والنبذ» (Collins، 2008، ص111). لقد وفرت المساحات الآمنة للنساء السوداوات فرصاً لمقاومة وتفكيك الصور «المسيطرة» (أو القوالب النمطية) للنساء السود، وللاستكشاف الاضطهاد المتداخل الذي

يتعرض له على أساس الجنس والعرق والطبقة والتوجه الجنسي والهويات الجندرية وغير ذلك. هذه القوالب النمطية لا تتجهها الأيديولوجيا المهيمنة فحسب، بل تتجهها أيضاً المؤسسات الأمريكية السوداء (Collins, 2008). قد لا يتم وصف هذه المساحات رسمياً و/أو بشكل صريح بأنها «مساحات آمنة للنساء»، وغالباً ما تتخذ أشكالاً مختلفة، بما في ذلك شبكات الأسرة الممتدة والكنائس والمنظمات المجتمعية (Collins, 2008)؛ إنها أماكن تعمل فيها النساء بشكل جماعي لتحويل التجارب المعيشية السلبية إلى لغة وعمل سياسي (Lorde, 1984).

وبالعكس، تقوم المنظمات العاملة في البيئات الإنسانية عادةً بنزع السياسة عن مصطلح المساحات الآمنة، ما يجعلها مجردة وبعيدة عن فهم النسويات الراديكالي والسياقي. تميل معظم المنظمات الإنسانية، على سبيل المثال، إلى التأكيد على عنصر الحماية من أعلى إلى أسفل، وهو ما يتناقض مع منظور التمكين النسوي والفرص التحويلي للمساحات الآمنة التي طرحتها ناشطات العمل القاعدي لأول مرة (International Rescue Committee, 2020).

كتبت باحثات نسويات من تخصصات مختلفة عن أشكال العنف المتعدد الأوجه الذي تتعرض له النساء في المجالين العام والخاص، بالإضافة إلى الدور الذي يمكن أن تلعبه المساحات الآمنة في تعزيز المشاركة السياسية والمدنية لهن. العنف اليومي الذي تتعرض له النساء، بما في ذلك في المنزل، في أماكن العمل، وفي الأماكن العامة على نطاق أوسع، وكذلك عبر الإنترنت، غالباً ما يرسم شكل اشتباكه وتفاعله مع الآخرين في هذه الأماكن (Lewis وآخرون، 2015). تتعرض لمثل هذه الأشكال المتعددة من العنف، بما في ذلك التحرش، والاعتداء، والإسكات، والتشويش، لها دورها في تشكيل التجارب التي تعيشها السيدات والفتيات، وفي خلق حالة من الوعي قد تكون شديدة اليقظة لدى النساء (Condon وآخرون، 2007). قد يكون سبب العنف والتمييز ضد السيدات والفتيات مواجهات بينهن وبين أفراد، ولكن أيضاً الممارسات المؤسسية والأعراف الاجتماعية التي تفضل الرجال والفتيان (Deller, 2019). في «مساحات آمنة»: تجارب المساحة النسوية المخصصة للنساء فقط»، وصفت المشاركات وظيفة الأماكن الآمنة على أنها توفر «الأمان من» سلوكيات معينة وتفاعلات لفظية، والتي بدورها تمكنهن من الشعور بـ«الأمان لـ» التفاعل بسهولة أكبر، وبالتالي «الانخراط والنقاش والتفاعل - وهي الأعمال التي تعتبر أساسية للمشاركة المدنية الكاملة» (Lewis وآخرون، 2015، ص5).

في الختام، يمكن للمساحات الآمنة أن توفر للنساء أماناً مؤقتاً من تعبيرات كراهية النساء، بما في ذلك أشكال مختلفة من العنف والتحرش، والإساءة اللفظية والمكتوبة، والآراء العدائية تجاه السياسة النسوية، فضلاً عن الأشكال الخفية من العدوانية التي تقيد أيضاً كلام النساء وسلوكهن (Lewis وآخرون، 2015). وبالتالي، عند تصميمها على أساس المبادئ النسوية للشمولية والتعاطف والتفكير بالذات، تسمح هذه المساحات للمشاركات بالشعور بالأمان ليكن «على طبيعتهن» (Lewis وآخرون، 2015). وهذا يستلزم مزيداً من حرية التعبير عن مشاعرهن، وبناء الروابط، والتضامن، واستكشاف علاقات القوة، وكذلك التعلم والنمو فكرياً (Thompson, 2017)، وكل هذه مكونات حاسمة للمشاركة الفعالة للنساء في الحياة المدنية والسياسية.

2.4 النساء الآن من أجل التنمية والمساحات الآمنة

بدأ استخدام منظمة النساء الآن الخاص لمصطلح المساحة الآمنة في سياق النزاع الذي تشيع فيه حالات الطوارئ وانهيار خدمات الدولة. قبل عام 2011، واجهت النساء السوريات أشكالاً متداخلة من الاضطهاد السياسي والاجتماعي والاقتصادي والنفسي وغير ذلك، والتي تفاقمت بسبب تجربة الحرب والعسكرة الشديدة (الاستعراض الدوري الشامل للجمهورية العربية السورية، 2016). بسبب التهميش المتزايد للنساء السوريات نتيجة النزاع ونقص خدمات الدعم والحماية، بدأت النساء الآن بالتعاون مع المجالس المحلية والمجتمعات النسائية على الأرض في إنشاء مساحات آمنة للمساعدة في بناء جسر قدرات لبعض الفئات الأكثر حرماناً من السوريات داخل سوريا، وكذلك في منطقة البقاع بלבان، وبدرجة أقل في تركيا. كما شاركت المنظمة في إنشاء وتطوير آليات مختلفة وفقاً للسياقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتغيرة والصعبة داخل سوريا وخارجها.

تم تطوير آلية المساحات الآمنة كوسيلة لعقد مناقشات جماعية في بيئة آمنة نسبياً عاماً بعد عام، في البداية داخل مراكز النساء الآن ومؤخراً من خلال التواصل عن بعد. أظهرت تجارب النساء الآن أن المشاركة في المساحات الآمنة لا تخلو دائماً من العنف والرضوض. تتعرض مراكز المنظمة باستمرار لخطر القصف الجوي السوري والروسي، ومحاولات الجماعات المسلحة المسيطرة على مناطق مختلفة إغلاقها. في بعض الأحيان، يؤدي وجود مبادرة مجتمع مدني ملتزمة بالتغيير الاجتماعي (مثل المساحات الآمنة) أو الانخراط فيها إلى تحويل من يقود المبادرة إلى هدف للجماعات المسلحة مما يقتل فكرة الملاذ الآمن. بالإضافة إلى التهديدات الجسدية والإيذاء النفسي والعنف الناتج عن المقاربات غير الحساسة، ثمة قلة وعي بشأن قضايا و/أو هويات معينة، وأحكام مسبقة وديناميات قوة مختلفة بين الميسرات والمشاركات، وكذلك بين المشاركات أنفسهن. بدلاً من القول بأن المساحات الآمنة هي بيئات آمنة جاهزة، تقوم النساء الآن باعتبارها عمليات متواصلة لإنشاء مساحات بعيدة عن النظرة الذكورية وبعض علاقات القوة الاجتماعية والسياسية، وكذلك أماكن تعمل فيها الميسرات والمشاركات بشكل تعاوني لتحدي القواعد الأبوية وغيرها من معايير الهيمنة، بما في ذلك المعايير الداخلية للمساحات. تشرح لبنى القنوتاتي ورباب، العضوتان المخضمتان في منظمة النساء الآن واللتان قادتا إنشاء مساحات آمنة في الفوطة الشرقية وشمال غرب سوريا على التوالي، سبب إنشاء المساحات الآمنة وأشكال السلامة المتناقضة التي تقدمها هذه المساحات:



«انهيار الخدمات والمواجهات اليومية مع الموت، وهو ما كان على وشك الانتشار، استدعت الرغبة في النجاة والحاجة إلى الشعور بأننا نفعل شيئاً ولسنا في انتظار الموت. ربما كان هذا هو السبب الأهم لتأسيس مكان نشعر فيه بالاتصال مع غيرنا، بالأمان والحياة، لأن الموت كان من حول الجميع [...] على الرغم من أن الأنشطة كانت أولوية للغاية، إلا أن العديد من النساء أتين لقضاء الوقت مع الأخريات. بالتأكيد أردن التعلم، ولكن الأهم من ذلك أنهن أردن التحدث مع بعضهن، والتعرف على ما كان يحدث لغيرهن، وامتلاك شعور بأنهن ينتمين إلى مكان ما»

(لبنى القنواطي، نائبة مديرة منظمة النساء الآن)



«فكرة المساحات الآمنة أو المراكز على الأرض كانت بالفعل أماكن يمكن للفتيات والسيدات أن يجتمعن فيها ويشعرن بالخصوصية، نظراً لأن هذه المساحات ملك لهن وليس فيها رجال. كانت تلك مساحة يمكنهن أن يفكرن فيها كما يحلو لهن، ويفعلن ما يحلو لهن. أستطيع أن أقول إنها كانت مساحة جعلتهن يشعرن بالأمان على الرغم من الظروف التي كن يعشنها وقتها في معرة النعمان. عندما تكون هناك جلسات توعية أو نشاط آخر، كنّ يأتين على الرغم من القصف. بالنسبة لهن، كان الأمر أشبه بهروب من الواقع الذي كن فيه.»

(رباب، مديرة مركز في شمال غرب سوريا)

كان لأشكال عدم المساواة البنيوية والمؤسسية، التي تنطوي أصلاً على التمييز ضد النساء السوريات ثم تفاقمت نتيجة للصراع، أن أدت إلى تنميط النساء السوريات وتمثيلهن بشكل محدود في السياقين المحلي والدولي. غالباً ما يُنظر إلى النساء على أنهن ضحايا ضعيفات في حاجة إلى الحماية. لقد جردت هذه التمثيلات الإشكالية العديد من السوريات من مشيئتهن، وحرمتهن من تعقيد هويتهن والاعتراف بالأدوار المتعددة التي لعبنها كناشطات سياسيات ومدافعات عن حقوق الإنسان ومهنيات وبانيات مجتمع ومستجيبات إغائيات وربات أسر وغير ذلك. لقد أدى صنع الصورة النمطية هذه إلى الحد بشدة من قدرة النساء، ولا سيما الأكثر ضعفاً منهن، على تصميم وبناء العمليات السياسية وتلك المتعلقة بالعدالة التي تؤثر عليهن وعلى مجتمعاتهن الأوسع بشكل هادف. صناع القرار في كثير من الأحيان لا يرون النساء السوريات، وخاصة ذوات الخلفيات الاجتماعية والاقتصادية المحرومة والمناطق النائية، فاعلات سياسيات ومنتجات للمعرفة. ونتيجة لذلك، فإن خبراتهن وآرائهن ونظرياتهن لا تحتل أية أولوية في المناقشات حول الحلول السياسية وآليات العدالة وتطويرها. وبالتالي، فإن هذه الآليات يجري تصميمها لهن، بدلاً من وضعهن هن على طاولة أصحاب وصاحبات الرؤى والمبدعين والمبدعات وقادة وقيادات العمليات المتعلقة بمستقبل البلاد.

في ضوء ما ورد أعلاه، وعلى عكس الفهم المحدود المعتمد من قبل معظم صانعي السياسات والمنظمات الدولية (وبعض المنظمات المحلية)، تعتبر النساء الآن المساحات الآمنة مساحات سياسية هدفها تحديد وتثمين أرضية مشتركة بين مجموعات متنوعة من النساء، وبناء المقاومة، وتعزيز عمليات بناء الحراك الاجتماعي. عندما يتم تصميم هذه المساحات وفق إطار عمل نسوي ومدونة قواعد سلوك نسوية، فهي توفر للنساء فرصة للاجتماع وتبادل الخبرات وبناء التضامن واستكشاف طرق معالجة المخاطر وأشكال العنف المختلفة التي تواجههنّ. وعبر دورها في تخفيف القلق من العيب والأذى، تمثل هذه المساحات مواقع تساعد النساء بشكل كبير على كسر صمتهم، وتحدي ديناميات السلطة الظالمة، ووضع الاستراتيجيات السياسية، وكذلك تفكيك التمثيلات المهيمنة التي فُرضت عليهن بشكل جماعي.



«كّنّ جزءاً من السياق الأوسع، تتفاعل مع كل ما كان يحدث من حولنا، حاضرات في الحياة ونساهم فيها. من اللحظة التي تغادر فيها المشاركات منزلهن، ويذهبن إلى المركز، ويعدن إلى المنزل، فهن يتفاعلن مع ما يحدث من حولهن. حتى إذا كانت إحدى المشاركات حاضرة في جلسة محو أمية باللغة العربية، فلا يسعها إلا تجربة القصف، ومواجهة قيود وقمع من السلطات، وتعاني من صعوبات الحياة الرهيبة، ونقص الخدمات، والقيود المفروضة على حركتها وغير ذلك. وبعد ذلك، تتحدث النساء مع بعضهم البعض حول هذه التجارب والصراعات. في نهاية المطاف، هذه المناقشات نسوية وسياسية».

(لبنى القنواطي، نائبة مديرة النساء الآن)

إلى جانب الصعوبات والقيود الشديدة التي تفرضها الجماعات المسلحة المتطرفة على الأرض، تواجه منظمة النساء الآن أيضاً تحديات ناشئة عن المحرمات الاجتماعية حول مواضيع مثل الحقوق الجسدية، والصحة الجنسية والإنجابية، والمراهقة، وحقوق المراهقات، على سبيل المثال لا الحصر. إلى جانب هذه القضايا المجتمعية، مثلت عقبات مثل النزوح القسري تحدياً إضافياً، حيث تم تهجير فرق المنظمة في إدلب قسراً إلى مناطق أخرى من شمال غرب سوريا، وهذه الفرق تكافح من أجل إقناع المجتمع المحلي بتأسيس المساحات الآمنة على غرار تلك التي تم إنشاؤها مسبقاً في أماكن أخرى. وبالتالي، ثمة حاجة إلى استمرار عملية المشاركة بين الميسرات والمشاركات، وبين المشاركات أنفسهن، وبين المشاركات والميسرات من جهة والمجتمع الأوسع من جهة أخرى. أخيراً، ثمة أيضاً صعوبات في التضمين والدمج الفعالين بالنسبة للسيدات والفتيات من شرائح سكانية يصعب الوصول إليها، مثل بعض الفئات العمرية والأشخاص ذوي الإعاقة.



«بعد تهجيرنا قسراً، انتقلنا إلى منطقة مختلفة تماماً ذات بيئة اجتماعية مختلفة تماماً. واجهنا تحديات في اكتساب قبول مجتمعي، نظراً لأننا كنا مساحة آمنة ومنظمة يتكون أعضاؤها وعضواتها في الغالب من نازحات من أماكن أخرى في البلاد. كان القبول في منطقة جديدة تحدياً كبيراً. علاوة على ذلك، تحركنا في وقت كان النزاع يشتد فيه، ما أدى إلى عدم الاستقرار، وبالتالي واجهنا شكلاً من أشكال التمييز. من ناحيتي، أشعر أننا لم نتمكن من الوصول بشكل صحيح إلى السيدات والفتيات ذوات الإعاقة. على الرغم من أن منهن من أتى إلى مراكز التدريب المهني. لم نجد بعد الآلية المناسبة لتضمينهن ودمجهن بشكل صحيح».

(هدى²، مديرة مركز في شمال غرب سوريا)

على الرغم من هذه التحديات الهائلة، فقد عززت المساحات الآمنة تطوير سرديات محلية حول العنف. وبشكل ملموس أكثر، ربطت المشاركات الانتهاكات التي عاين منها بأسباب جذرية أعمق، هي التي توجه وجهات نظرن حول العدالة، و تكون منظورهنّ حول التغيير الشخصي والمجتمعي. يمكن أن تتطور مثل هذه السرديات جزئياً بسبب الطبيعة التحوارية للمحادثات التي تجري في المساحات الآمنة. يتضمن ذلك الاستماع إلى وجهات نظر الأخرى واحتضان أو الترحيب بوجهات نظر مختلفة، ومن ثم استكشاف أفكار تتعلق بآراء أخرى. يتناقض هذا النهج مع التفكير الجدلي المستخدم في المناظرات وقاعات المحاكم، والذي يتضمن تأليب الأفكار ضد بعضها من أجل اختبار نقاط قوة وضعف المحاجة (Dafermos, 2018). هذا لا يعني أن المناقشات والمجاجات والصراعات الساخنة لم تحدث داخل مساحات النساء الآن. لكن هدفنا كان تسليط الضوء على إمكانية تحقيق السرديات الجديدة المضادة للهيمنة من خلال اكتشاف القدرة على الاستماع بعناية، والنظر في آثار التجارب الشخصية والموقعية الخاصة بكل امرأة على طريقة تفكيرها، والاستعداد لسماع عدد من وجهات النظر والأصوات في هذا الشأن أو ذلك. في النهاية، تتطلب السرديات الجديدة أيضاً التوفيق والرفض والتوليف، أي السعي للتقدم الفكري. وفي هذا الصدد، توصلت منظمة النساء الآن إلى فهم أهمية المساحات الآمنة بوصفها أماكن يمكن للنساء، ولا سيما الأكثر تهميشاً من بينهن، من تطوير ومشاركة وتطوير وجهات نظرن الخاصة، وهي ثغرة في العديد من مبادرات العدالة الأخرى.

2.5 نطاق المشروع


بالنسبة لهذا البرنامج، نظمت النساء الآن مساحة آمنة افتراضية لـ 22 امرأة سورية يعشن في مناطق مهمشة، بما في ذلك سوريا ولبنان وتركيا. الانتهاكات الحقوقية المختلفة التي تعرضت لها هؤلاء النساء كانت معايير أساسية في اختيارهن. كانت العديد من النساء اللائي تم اختيارهن قد فررن إلى تركيا أو لبنان - حيث كن يقيمن في مخيمات عشوائية - أو جرى تهجيرهن قسراً داخل سوريا. علاوة على ذلك، كانت بعضهن معتقلات سابقات وناجيات من مختلف أشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي. كان المشروع موجهاً إلى السوريات الناجيات من انتهاكات حقوقية مرتبطة بالنزاع، ولا سيما اللواتي يعانين من العنف البنيوي مثل الأثر المختلف باختلاف النوع الاجتماعي للنزوح القسري، فضلاً عن الحرمان الاجتماعي والاقتصادي، وهدفه إشراكهن في المناقشة والتنظيم وتطوير المهارات وتحقيق الإمكانات الذاتية. كما كان يطمح إلى مساعدة مجموعات وشبكات الناجيات في متابعة جهود المناصرة الضرورية لتقديم فهم أكثر شمولية ونسوية للعدالة في السياق السوري.

منذ بدايته، سعى المشروع إلى تعزيز المناقشات حول الحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية، في اختلاف عن «ورش العمل التدريبية» المجزأة إلى حقول مختلفة في كثير من الأحيان، والتي تتعامل مع مسائل مثل «حقوق الإنسان» و«العنف القائم على النوع الاجتماعي» بصورة مجردة وغير ميسّسة. وقد وقر المشروع مساحة للمناقشة من خلال جلسات تعلم ومناقشات تعاونية جرى تيسيرها بشكل نسوي على مدار تسعة أشهر. تضمنت هذه الجلسات مجموعة واسعة من الموضوعات وفرص التواصل، فضلاً عن نشر تجارب المشاركات. قدم المشروع أيضاً الدعم للصحة النفسية والدعم النفسي-الاجتماعي، وجلسات فن، ودعمًا تقنيًا وماليًا (من خلال منح صغيرة) لبعض المشاركات في مبادرات مجتمعية مختلفة.

تم استخدام طريقتين لجمع البيانات في هذه الدراسة: المقابلات المعمقة والملاحظة بالمشاركة. شاركت 22 امرأة في هذا المشروع الذي استمر تسعة أشهر، معظمهن التزم بجميع الأنشطة، وافقت 15 مشاركة على المقابلات. تتراوح أعمار المشاركات بين 25 و41 عاماً، وتقيم أربع منهن في لبنان، وثمان في تركيا، وثلاث في سوريا. تعمل المشاركات في عدة مجالات، بما في ذلك الصحافة، والبحث السياسي والاقتصادي، والنشاط السياسي، وإدارة المشاريع، والحماية، والتواصل (مع المنظمات الإنسانية). وقد تم تغيير جميع الأسماء لأسباب أمنية. شاركت الباحثة المسؤولة عن هذه الورقة روبي هن في عدة جلسات لبناء علاقة مع المشاركات، وفهم طبيعة جلسات التعلم بشكل أفضل، وقياس تفاعلات النساء مع بعضهن البعض، وملاحظة الموضوعات التي انبثقت عن المناقشات.

استند تحليل البيانات إلى نهج نوعي يركز على تحليل الموضوعات والمفاهيم التي ظهرت أثناء جمع البيانات.

علاوة على ذلك، من أجل إثراء النتائج التجريبية لهذه الدراسة، أجرت الباحثة مراجعة للأدبيات حول الأساليب والنظريات النسوية المتعلقة بالمساحات الآمنة، وكذلك ما قيل في المقاربات النقدية لموضوع المساءلات الجنائية. بناءً على هذا الأدبيات النسوية، تعتمد الدراسة على إطار مفاهيمي متعلق بالسياق وتحويلي فيما يخص النوع الاجتماعي، وكذلك على النتائج التجريبية الخاصة بالمقابلات والجلسات. في المرحلة الأخيرة من المسودة الأولى لهذه الورقة، طورت الباحثة توصيات لصانعي السياسات وغيرهم من الجهات صاحبة المصلحة حول كيفية دعم وصول النساء إلى العدالة على أساس منظورات النساء. أخيراً، قامت الباحثة الثانية، منى زين الدين، بمراجعة الورقة وإضافة خبرتها في مجال العدالة التحويلية والمساحات الآمنة من منظور نسوي.



ما هي المساحة الآمنة بالنسبة للنساء المشاركات؟

3

قبل دراسة إمكانية استخدام المساحات الآمنة كوسيلة لتيسير وجهات النظر حول العدالة، من المهم فهم رؤية المشاركات وتعريف ماهية المساحة الآمنة. أحد التعريفات السائدة يقول إن المساحات الآمنة هي الأماكن التي تتم فيها المطالبة بالحقوق وحمايتها، ومناقشة المفاهيم المتعلقة بالحقوق واستكشافها:

«المساحة الآمنة هي المكان الذي يمكنني فيه معرفة المزيد عن النساء وعن حقوقهنّ، إنها أيضاً المساحة التي تسمح لي باستجماع قوتي وبالشعور بأنني قد أتمكن من استعادة حقوقي، بالإضافة إلى حقوق النساء الأخريات».

(ميس، مشاركة مقيمة في لبنان)

«المساحة الآمنة هي التي تحمي حقوقك. باعتباري عشت في سوريا ولبنان، يمكنني القول إنه لم تكن هناك مساحات آمنة. لم أمر بتجربة شعرت فيها بوجود مساحة آمنة».

(حساء، مشاركة من لبنان)

بالنسبة لبعض المشاركات، لا تتيح المساحة الآمنة التطور الفكري والمعرفي فحسب، بل تسمح أيضاً بالنماء الشخصي وبناء الجسور بين نساء من خلفيات مختلفة:

«المساحة الآمنة مكان للكشف، بمعنى التواصل عملياً. إنه مكان تملكين فيه علاقات مع أشخاص خارج مجتمعك. قابلت شابات من جميع الخلفيات والديانات المختلفة داخل مساحات آمنة».

(مريم، مشاركة مقيمة في سوريا)

نظراً لأن الغالبية العظمى من المشاركات يقمن في سوريا ودول الجوار، وبعضهن لديهنّ وضع قانوني كلاجئات وبعضهن نازحات، فإنهن يتعرضن لأشكال واسعة من عنف السلطات الحاكمة، وكذلك عنف الأفراد داخل وخارج مجتمعاتهن المحلية. مثل هذا العنف والمشاعر التي تلحق به، من خوف وعدم ارتياح، تعيق قدرة المشاركات على مقابلة نساء من مناطق أو خلفيات اجتماعية مختلفة، كما أنها تعني شعوراً بقلّة الأمان تحول دون التعبير العلني عن قصص شخصية، بما في ذلك الرضوض النفسية، فضلاً عن موضوعات حساسة أخرى مثل القناعات السياسية.



«ثمة الكثير من النساء المعنّفات اللواتي يعانين من مشاكل تتعلق بصحتهن النفسية والجسدية، وقد كن ينتظرن الجلسات حتى يحظين بفرصة للانكشاف والتحدث عما كن يشعرن به ويختبرنه. هذه الأشياء لا يمكن مشاركتها مع أي شخص. هنا يمكنك أن تدركي أن هذا المكان بالفعل مساحة آمنة».

(إيناس، مشاركة مقيمة في تركيا)

أكدت كثيرات على افتقارهن إلى أماكن توفر الحد الأدنى من الحماية اللازمة لتبادل وجهات نظر من هذا النوع. المشاركة في فضاء آمن «كسر حاجزاً» بالنسبة لبعض المشاركات:



«نحن في شمال سوريا، وهناك شابات في مناطق خاضعة لسيطرة النظام، وأخرى في مناطق خاضعة لسيطرة الجماعات المسلحة، لذلك هناك نوع من التنوع. في الجلسة الأولى، شعرت أننا كسرنا حاجزاً، وأن لدينا مساحة آمنة بالفعل. جلسة تلو الأخرى، بدأنا نقول أشياء كنا أبقيناها طي الكتمان، أشياء لم يكن لدينا مساحة للحديث عنها. بعد اليوم الأول، شعرت أن الحاجز ينكسر، وبدأنا في مشاركة المزيد من الأشياء الخاصة مع تقدم الجلسات. يوضح هذا مدى حاجتنا إلى مساحة آمنة للتحدث. لدينا أشياء كثيرة بداخلنا لا يمكننا التعبير عنها».

(رولا، مشاركة مقيمة في تركيا)

مفهوم «كسر الحاجز» متكرر في السياق السوري، وعلى الأخص عندما يناقش مواطنون ومواطنات المرة الأولى التي شاركوا فيها في الاحتجاجات الشعبية عندما بدأت الثورة في آذار 2011. الحاجز هنا يعني «حاجز الصمت» الذي ساد لعقود عديدة في ظل الحكم السلطوي للنظام السوري، والذي انكسر أخيراً بالنسبة للبعض مع بداية الانتفاضة. ومع ذلك، استمر العنف والاستبداد وتضخما في نواح كثيرة، وظهرها في أشكال مختلفة. على هذا النحو، تواجه السوريات اليوم، وغيرهن من الفئات المهمشة الأخرى، أشكالاً قمعية من الإسكات تسيطر على حياتهن العامة والخاصة. وبالتالي، فإن «كسر الحاجز» ليس عملية خطية أو تجربة تحدث لمرة واحدة، بل سلسلة من الأحداث المتواصلة والمتفرقة الموجودة على طيف متنوع، من التهديدات الهائلة وحتى المخاطر المتناهية الصفر.

علاوة على ذلك، أدركت المشاركات بالمساحات الآمنة بوصفها مساحات متنوعة توفر فرصاً للقاء الأخريات من خارج الشبكات الاجتماعية المعتادة. ومع ذلك، فقد اعتبرتها أماكن للكشف، بما يتطلب تطوير التفاهم والثقة المتبادلين. أكد البعض أن المساحة الآمنة خالية من تعييب الآخر وتعتمد على الالتزام بالخصوصية، بما يضمن للمشاركات أن كسر الحاجز إجراء يعتمد على الثقة ويقوم على السرية:



«أنا أعتبر المساحة آمنة عندما يمكنني فيها قول كل ما أريده دون خوف أو تردد - عندما يمكنني مشاركة كل ما يمكنني أن أفكر فيه أو أشعر به أو أعتقد، كل ميولي السياسية وكل ما أحب التعبير عنه دون خوف أو ضغط. هذا بالنسبة لي هو المساحة الآمنة. هناك شعور بالخصوصية. أقصد، لا أحد سيسرب ما يقال هنا».

(زندة، مشاركة مقيمة في لبنان)

يمكن أن تحمي المساحة الآمنة المشاركات من أنواع العنف العلني التي تثير الخوف والترهيب لدى المجتمعات المهمشة. وهذا يشمل الأفعال العنصرية، وكراهية النساء، وكراهية المثلية، وغير ذلك، ولكن أيضاً التعيب السري والخفي والاعتداءات المصفرة من جانب أفراد الجماعات المهيمنة وغيرهم من خارج المساحة الآمنة. تسمح المساحات الآمنة للمشاركات بالتحدث بسهولة أكبر ومن غير تردد، وبالانخراط في حوار دون مناقشة كيف سيرد أعضاء الجماعات المهيمنة على ما يقال، وبالتعبير عن آرائهن حول أعضاء الجماعات المهيمنة دون الحاجة إلى تبريرها أو الاعتذار عنها. علاوة على ذلك، هي مساحات تحتوي غالباً على مجموعة من القواعد والتنظيمات لتوجيه التفاعلات، مع الأخذ في الاعتبار أن ديناميات القوة موجودة بين المشاركات وأنه لا بد من اختيار الكلمات بتقصد حتى لا تسبب أذى أو إهانة للمشاركات الأخريات.

«بالنسبة لي، المساحة الآمنة هي المكان الذي يمكنك فيه التعبير عن نفسك وعن آرائك ومعتقداتك دون أن تتأذي بالكلمات أو تواجهي تحيزاً».

(زندة، مشاركة مقيمة في لبنان)

علاوة على ذلك، عرّفت المشاركات المساحة الآمنة بوصفها مكاناً يجري فيه تقديم الدعم بشكل متبادل بشأن المسائل الشخصية والمهنية، وكذلك التعبير عن التضامن والمناقشة الجماعية ومشاركة الحلول. نظراً لأن المشاركات يتعرضن في بعض الأحيان لانتهاكات مماثلة، فإنهن بالإضافة إلى كشف ما يعتمل في أنفسهن يستفدن من هذه الفرصة كوسيلة لتبادل تجارب الألم والأذى، ومن ثم تقديم الدعم والتعبير عن التضامن مع بعضهن البعض. كما يقدمن المشورات الشخصية لبعضهن البعض، ويشرن إلى الجهات المقدمة للخدمات في مناطق معينة، ويضعن بشكل جماعي مسارات جديدة للمضي قدماً:

«عملت في عدد قليل من المساحات الآمنة للنساء، وقد كانت مهمة للغاية. كما تعلمين، لا يوفر مجتمعنا مساحات آمنة للنساء، وتحتاج النساء إلى مساحات آمنة لمناقشة مشاكلهن بالتفصيل والتوصل إلى حلول».

(لمى، مشاركة مقيمة في تركيا)

«كما ذكرت مؤخراً، أنا شاركت تجاربي الشخصية، مثلما شاركت العديد من النساء الشابات تجاربهن. بعد كل مبادرة [مجتمعية] أقوم بإعادها، تحدث لي أشياء كثيرة، بما في ذلك حملات التمر التي تستهدفني. أرى هذه المساحة مكاناً يمكنني فيه الكشف عن كل شيء والحصول على الكثير من الإيجابية. كنا نتحدث مع بعضنا البعض حول كل ما يحدث في حياتنا».

(رولا، مشاركة مقيمة في تركيا)

نقد نسوي لمقاربات المساءلة الجنائية

4

يهدف هذا القسم إلى طرح نقد نسوي عام للمساءلة الجنائية، قبل الخوض في وجهات نظر النساء المشاركات حول العدالة. هذه اللوحة العامة هدفها تقييم أفضل لأوجه القصور في جهود العدالة والمساءلة السائدة في سوريا. يساعد النقد، عندما يقترن بأراء المشاركات حول العدالة، على تمهيد الطريق لفهم أكثر شمولاً للثغرات التي يجب معالجتها بشأن الاعتبارات المستقبلية لآليات العدالة المتعلقة بسوريا.

الكيانات المحلية السورية والدولية التي تعتبر عملها بشكل رسمي جزءاً من جهود العدالة والمساءلة المتعلقة بسوريا، تركز إلى حد كبير على جهود التوثيق والتحقيق والتناضي، بما في ذلك جمع الأدلة على الجرائم المرتكبة، وبناء ملفات قضائية، وذلك لتحقيق الهدف الأسمى وهو محاسبة الأفراد المسؤولين. بسبب المناخ السياسي الصعب الذي حال دون إنشاء محكمة جنائية دولية خاصة بسوريا، أو إحالة الجرائم المرتكبة في سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية، فقد لجأ الشهود والتاجين والتاجيات من الجرائم الدولية، وكذلك منظمات المجتمع المدني المحلية والمنظمات القانونية الدولية، إلى السلطات القضائية على المستوى الوطني على أساس مبدأ الولاية القضائية العالمية (Human Rights Foundation Center for Law and Democracy, 2022).

الولاية القضائية العالمية مبدأ قانوني يمنح الدولة ولاية قضائية على الجرائم الدولية حتى عندما تكون الجرائم قد وقعت خارج أراضي الدولة أو عندما لا يكون الضحية أو الجاني من مواطني الدولة نفسها (European Center for Constitutional and Human Rights, 2022a). أدت مبادرات المساءلة الجنائية التي تسلك هذا الطريق إلى بعض النتائج الملموسة، وإن كانت محدودة، ولا سيما مع «محاكمة الخطيب» في المحكمة الإقليمية العليا في كولنز بألمانيا - وهي المحاكمة الأولى من نوعها لأفراد متورطين في قضية جنائية برعاية دولة (European Center for Constitutional and Human Rights, 2022b). انتهت محاكمة الخطيب في كانون الثاني 2022 بحكم مدى الحياة بحق أنور رسلان، رئيس قسم التحقيقات سابقاً في فرع الخطيب (الفرع 251) في إدارة المخابرات العامة، أُدين رسلان بالمشاركة في التعذيب، و27 جريمة قتل، بالإضافة إلى العنف الجنسي، وجرائم أخرى ارتكبت في فرع الخطيب (European Center for Constitutional and Human Rights, 2022c). تضمنت بعض إجراءات المساءلة الجنائية المجراة في إطار الولاية القضائية العالمية عناصر تشاركية، وهو ما يتضح من مشاركة الضحايا النشطة كمدعين ومدّعات مشتركين، ما منحهم بعض الحقوق الإجرائية (Finnin, 2020).

نتائج عمليات المساءلة الجنائية المتعلقة بسوريا حتى الآن تثير أسئلة حول الآليات القائمة: هل المساءلة الجنائية هي الآلية الوحيدة التي يمكن تصورها لتحقيق العدالة؟ وهل تحقق العدالة لجميع التاجين والتاجيات والمتضررين والمتضررات من النزاع على نطاق أوسع؟ ما لا يتم تضمينه بشكل هادف في تطوير آليات العدالة هي وجهات نظر المجتمعات المهمشة على أساس النوع الاجتماعي والوضع الاجتماعي-الاقتصادي والموقع الجغرافي والتحصيل التعليمي وغير ذلك (علي، 2019).

عند التماس أولويات واحتياجات ومطالب مثل هذه المجتمعات المهمشة، يتضح التناقض بين وجهات نظرهم والنتائج التي يمكن أن تحققها أحكام المحاكم. ويرجع ذلك جزئياً إلى قيود الولاية القضائية، وتعريف الجريمة الدولية، وكيفية تأثر الأفراد والمجتمعات بشكل عام بالجرائم، وصعوبة إحداث تغييرات بنوية منهجية من خلال الملاحظات الجنائية فقط نتيجة الكثير من القيود المفروضة (النساء الآن، 2020).

بالإضافة إلى تقييد من هم الأشخاص الذين تنطبق عليهم آليات العدالة، حيث تُعيق ولايات المحاكم والظروف الجيوسياسية من يمكن مقاضاته ومن يمكنه الوصول إلى المحاكم والمشاركة في الشهادة أو الادعاء، هناك أيضاً قضية ما هي الأفعال والسلوكيات والمظالم التي تسعى هذه الآليات إلى معالجتها (Nagy, 2008). من خلال إعطاء الأولوية للمساءلة الجنائية والمقاربات القانونية الشكلية، والتي تميل إلى التركيز على العنف الجسدي الشديد والفظائع غير العادية (الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب والتعذيب)، يصبح العنف «العادي» الذي تتعرض له النساء، من قبل الشريك الحميم والعنف المنزلي، وغير ذلك مما نتج عن العسكرة المتزايدة القائمة على أنظمة غير عادلة اجتماعياً، أمراً ثانوياً (Nagy, 2008). لا يعني ذلك التخفيف من حجم الجرائم الدولية أو نفي الحاجة إلى وجودها كتحصيف قائم بذاته. لكن يجب القول بأن فصل الجرائم الفظيعة عن طيف الأعمال التي تقع هي ضمنها، وعن هياكل السلطة التي أنتجتها، لا يقدم أي خدمة بشأن مجموعة واسعة من الانتهاكات والمظالم الأخرى المرتكبة أو المعاشاة (Henry, 2014)، ومن هذه الانتهاكات والمظالم ما قد لا يندرج ضمن أية فئة قانونية. كذلك فإن إعطاء الأولوية للحقوق المدنية والسياسية في جهود المساءلة الجنائية غالباً ما يضع العنف البيئي والتفاوتات الاجتماعية في مرتبة أقل (Nagy, 2008). إن العنف الاجتماعي والاقتصادي، الذي يشمل مجموعة واسعة من الأعمال المؤذية، يؤثر بشكل غير متناسب على النساء وتتم غالباً «تخصصته» أي رده إلى حيز خاص لا علاقة له بالمسؤوليات العامة، وبالتالي نزع تسييسه من قبل آليات العدالة الانتقالية لمصلحة الفظائع الجماعية ذات الطبيعة السياسية مثل التعذيب (Ni Aolain & O'Rourke, 2010).

علاوة على ذلك، تجادل الباحثات القانونيات النسويات بأن مفهوم نظام العدالة الجنائية للمساواة أمام القانون يؤدي في كثير من الأحيان إلى عدم النظر في امتيازات أو حظوظ الناس السيئة وتأثيرها على ظروفهم داخل المجتمع، بما يؤثر في النهاية على وصولهم إلى الآليات العدالة الجنائية والنتائج التي يأملون في تحقيقها. (Germain & Dewey, 2013). قد تتبع الحظوظ السيئة من جنس الفرد وطبقته وعرقه وموقعه الجغرافي وتوجهه الجنسي وغير ذلك. الناجون والناجيات السوريات من العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي في مراكز الاحتجاز، على سبيل المثال، يواجهون أشكالاً متداخلة من العنف والتمييز في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وكذلك في حياتهم الخاصة والعامة (محرز، 2020). غالباً ما يتعرض هؤلاء للتمييز الاجتماعي (الوصمة)، والنكسات المالية، والتهمير القسري، وغيرها من أعمال العنف القائم على النوع الاجتماعي (بما في ذلك الجرائم باسم «الشرف») (محرز، 2020).

وبالتالي، فإن العديد من الناجيات من العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي يمتنعن عن الإفصاح عن تجاربهن ولا يلجأن إلى المؤسسات القضائية خوفاً من الانتقام (حملة طريق سوريا إلى العدالة، 2020). علاوة على ذلك، نظراً لانكشافهن ونقص خدمات الدعم والحماية المتخصصة لمن يتابعن طرماً أكثر رسمية للعدالة، فإن العديد من الناجيات من العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي يتجنبن أيضاً إجراءات العدالة الجنائية خوفاً من استعادة تجاربهن أو تفاقم رضوهن الحالية (حملة طريق سوريا إلى العدالة، 2020).

بينما افترض بعض الباحثين والباحثات أن المشاركة في المحاكمات والشهادات الجنائية يمكن أن تساعد الناجين والناجيات على التعافي والعتور على حس بالنهاية العادلة، يشكك غيرهم في هذه الفرضية (Demir, 2019). هذا لا يعني استبعاد إمكانية التعويض من خلال المشاركة في المحاكمة لبعض الناجين والناجيات، ولكن علينا أن نتحدى الافتراض القائل بأن من المرجح أن يكفي اتباع هذا المسار لتحقيق الشفاء، وبأن الناجين والناجيات جميعاً لديهم نفس الاحتياجات (Aldana, 2006). لا توجد أدلة كافية على أن المحاكمات الجنائية لها تأثير علاجي على الناجين والناجيات، وهناك عدة أسباب لذلك (Stover, 2011). في الواقع، غالباً ما تكون إجراءاتنا غير مستتيرة بالرضوض التي عشناها، والشهادات المقدمة أمام محكمة جنائية ليست مصممة لتكون تجربة شافية، إذ لا يُسمح للشهود والمدعين والمدعيات إلا بسرد أجزاء معينة - غالباً ما تكون محدودة - من تجربتهم وتجربتهن.



«سرد القصص خاضع لقواعد الإثبات والإجراء، وهو يحدث بأشكال مجزأة ومتقطعة في كثير من الأحيان. نادراً ما يُسمح للشهود بسرد قصصهم أمام المحكمة بكلماتهم الخاصة، إذ غالباً ما يركز المدعون والمدعيات ومحامو ومحاميات الدفاع حصرياً على تأكيد الأدلة الواقعية، مثل الترتيب الزمني لارتكاب الجريمة أو حجم ولون الغرفة التي ارتكبت فيها».

(Henry, 2009, ص125)

بالإضافة إلى عدم وجود أدلة تجريبية تدعم تلك الحجة، فإن فكرة أن المشاركة في تجربة قد تكون بمثابة حل علاجي لمرة واحدة للناجين-ات والمتضررين-ات من النزاع تثير شكوكاً مفاهيمية عديدة (Henry, 2009). فالشفاء من الجراح وإعادة تأهيل الأفراد والمجموعات التي مرت بحالة نزاع عملية شاقة ومعقدة، وهي تتطلب أشكالاً من الدعم ومجموعة من الآليات طويلة الأجل ومتعددة الأبعاد، والأهم من ذلك توفير الموارد المادية والأطر التي تركز على احتياجات ومطالب المجتمع المتضرر.

كيف تصوغ المشاركات مفهومهن للعدالة؟

5

بالنسبة للعديد من الناجين والناجيات، لا يمكن اختزال العدالة بحكم قضائي. فهذه تتطلب عملية تمكين، وتحويل، فضلاً عن فرص لإبراز الحقائق الشخصية و ضمانات عدم التكرار. إن جهود العدالة التي تسعى إلى تغيير الظروف التي أدت إلى الظلم القائم على النوع الاجتماعي تتطلب «آليات لمعالجة عدم المساواة البنيوية والمؤسسية التي تسمح باستمرار العنف ضد النساء» (Boesten وآخرون، 2015، ص4). تؤدي هذه المقاربات لإدراك أن العنف المرتبط بالنزاع موجود ضمن طيف متصل وسابق على النزاع. علاوة على ذلك، تسعى هذه المقاربات إلى تفكيك البنى، مثل المعايير الأبوية والصور النمطية التقليدية للنساء والرجال، والتي تتداخل مع أشكال أخرى من الاضطهاد وتؤثر على الجميع وإن بأشكال مختلفة (Boesten وآخرون، 2015). يتطلب التغيير طويل الأمد مناهج سياقية ومستتيرة بالأوضاع المحلية (Mullinax وآخرون، 2018)، وعلى هذا النحو، فإن فهم تصور النساء للعنف والعدالة، ولا سيما الأكثر تهميشاً منهن، أمر ضروري لبناء آليات تشاركية وتضمينية وتحويلية على صعيد النوع الاجتماعي بهدف تحقيق العدالة.

بالنسبة للعديد من المشاركات، تعتبر العدالة عمليات اجتماعية واقتصادية وسياسية تقع خارج نطاق المسألة الجنائية. في حين أن معظمهن لا يرفضن المحاكمات كسبل محتملة للعدالة، إلا أن معظمهنّ دافعن عن عدد كبير من الأفكار والمبادرات الأخرى التي تتجاوز ملاحقة الأفراد. تستلزم العدالة أن تكون الحقوق محمية ومكفولة بشكل هادف، بعيداً عن الشكليات التي تقتصر على ما هو مكتوب. بالنسبة للبعض، العدالة عقد اجتماعي يوضع من خلال عملية زيادة الوعي التي يتم من خلالها تحديد حقوق وواجبات ومسؤوليات المواطنين والمواطنات، كما يتم وضع تنظيمات التي تضمن حماية الحقوق:



«أعتقد أن العدالة تتعلق بتأمين حقوقي وجعلي متساوية مع أي شخص آخر في المجتمع. هذا يعني أن حقوقي مضمونة وأني لا أتعرض للتمييز. يشمل ذلك أن أعمل كما يحلو لي، وأن أقوم بما أحبه دون أن أتعرض لازدراء، أو استغلال، ودون أن تجري محاباة أي شخص على حساب حقوقي. تتحقق العدالة عندما يكون لدينا وعي، وعندما يكون الجميع على دراية بأدوارهم/نّ ومسؤولياتهم/نّ، وعندما تكون هناك قواعد داعمة. العدالة بالنسبة لي هي أن أستطيع التمتع بحقوقتي وأداء واجباتي. هذا يجب أن يتم بدون ضغط أو خوف أو تهديدات. وهو يعني أيضاً أنني لست مقيدة ومكبوتة، أي لا أحد يتخذ قرارات بالنيابة عني.»

(رندة، مشاركة مقيمة في لبنان)

تحدثت المشاركات أيضاً عن قضايا غياب أوراق التوثيق المدني والأثر السلبي لذلك على النساء على مستويات متعددة، سواء كلاجئات أو كلاجئات، بما يشمل الوصول إلى حقوق السكن والأرض والممتلكات، وفي حالات الزواج والطلاق وحضانة الأطفال. وعلى هذا النحو، ربطت النساء تحقيق العدالة بكيان قادر على ضمان هذه الأمور وتحقيق هذا الجانب من جوانب المواطنة. علاوة على ذلك، أكدت أخريات على تقاطع المواطنة والإنصاف بين المجتمعات العرقية والدينية في سوريا.



«الآن، من أجل تحقيق العدالة، فإن أول ما نحتاجه هو نقاط مرجعية. أعني، لا يوجد لدينا نظام أو دولة [في سوريا]، ولا توجد هيئات قانونية يمكن إعادة تأسيسها بالفعل. انظري الأحوال الشخصية مثلاً، في حالات الزواج أو الطلاق أو معارك حضانة الأطفال، نحن دائماً في ورطة. نفس الشيء بالنسبة لبطاقات الهوية الحقيقية التي لا نملكها. لكي تحقق هيئة حكومية العدالة والديمقراطية، عليها أن تضع أنظمة لهذه الأمور.»

(إيناس، مشاركة مقيمة في تركيا)



«أمي ليست عربية، لذلك استفرقنا وقتاً طويلاً لتسجيل مستنداتنا. والدتي كردية، ونعرف معنى أن تكوني كردية في سوريا. لذلك أطالب دائماً بضرورة المساواة وعدم التمييز بين الجماعات، سواء كانوا عرباً أو مسلمين/ات أو مسيحيين/ات، إلخ. يجب أن تكون هناك مساواة بين الجميع».

(رولا، مشاركة مقيمة في تركيا)

علاوة على ذلك، تسترعي كلمات المشاركات انتباهنا إلى أن العدالة الجنرية تتجاوز المساواة القانونية بشكل عام، وبشكل أكثر تحديداً، هي أكثر من مجرد المساواة الرسمية بين الرجل والمرأة. وبينما أقرت العديد منهن بأن المساواة أمام القانون عنصر أساسي، فقد أكدن بالمثل أنه يجب تغيير المؤسسات والعوامل الأخرى في المجتمع من أجل تحقيق العدالة. وأكدت المشاركات أن العدالة تتطلب التغيير الاجتماعي، وهو ما لا يمكن تحقيقه إلا من خلال تحدي الأعراف والتقاليد الاجتماعية التي تسهم في التمييز عدم تحقق العدالة الجنرية. يتطلب تغيير الأعراف والتقاليد التمييزية توفير مساحات تسمح بإجراء المحادثات الراهنة، بحيث يركز الكلام على الواقع والتجارب اليومية، بما في ذلك تلك التي تنطوي على العنف:



«تتحقق العدالة، بالنسبة لي، عندما تصبح المرأة متساوية مع الرجل في كل شيء، ويمكنها أن تأخذ ما هو لها لأنه حقها، دون أن تتعرض للإساءة أو التمييز أو الاضطهاد».

(فيروز، مشاركة مقيمة في تركيا)

«العدالة هي أن نتحدث عن المحرمات وعن تغيير الأعراف والممارسات والتقاليد الاجتماعية غير العادلة للنساء. هذا جزء من عملنا في تحقيق العدالة الاجتماعية. عندما نعمل على أرض الواقع ونغير المجتمع، فإننا نصنع تغييراً حقيقياً - عندما يكون لدينا مساحة للتفكير في تراثنا الثقافي ومعرفتنا وكل ما نحمله معنا. هذا يعني أن ن فكر ونقيم كل كلام ليس عادلاً ويضم مفاهيم خاطئة عن المرأة والنوع الاجتماعي بشكل عام. نحن نغير ثقافتنا عندما نتحدث عن الأغاني والكتب والأفلام المحجفة أو تلك التي تعزز الصور الإشكالية، وعندما نعمل على تغيير ذلك».

(ريما، مشاركة مقيمة في تركيا)



علاوة على ذلك، تنطوي العدالة على تغييرات على مستويات مختلفة، تشمل الوحدات الأصغر ومستويات القوة في المجتمع، مثل الأسرة. كما يتضمن أيضاً التنشئة الاجتماعية للأفراد وفق مفاهيم قائمة على الحقوق في مراحل مبكرة من حياتهم، وذلك في جو يتمتع فيه كل فرد بالحق في حرية التعبير، وتراعى فيه الفويرقات في الكلام، ويُسمح بظهور التناقضات والمعارضات.



«هذا سؤال كبير جداً. في سوريا، أشعر أن لدينا مشكلة مع 'البذرة'، أي الأسرة. المجتمع تنتج الأسرة قبل مكان العمل والمجال العام. لكن الأمر برمته يبدأ من هذا المكان الصغير. كيف تتم تربية الطفل وما هي المفاهيم التي يملأ رأسه بها؟ ما الذي يجري تقديمه، وما الذي يجري حجبها؟ أشعر أن أهم شيء هو البدء من هذا المستوى. نحن بحاجة إلى مزيد من العمل على هذه القضية وإدخال مفاهيم مثل الحرية والعدالة والمساواة في حياتنا منذ سن مبكرة جداً. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن نتمتع بحرية التعبير، بمعنى ألا يكون الحق في الكلام مقيداً أو محدوداً».

(سلمى، مشاركة مقيمة في تركيا)

غالباً ما فرّقت المشاركات أيضاً بين الأعراف الاجتماعية التي تساهم في التمييز القائم على النوع الاجتماعي وبين القوانين التي تمارس نفس هذا التمييز. فسرت بعض المشاركات العدالة على أنها عملية شاملة ومتعددة الأبعاد تتضمن المساواة السياسية والعدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص الاقتصادية. علاوة على ذلك، كان هناك إدراك بأن مثل هذا التغيير يجب أن يحدث تدريجياً، وليس بطريقة استبدادية من أعلى لأسفل. وفقاً للمشاركات، تنطوي العدالة أيضاً على مشاركة النساء على قدم المساواة في السياسة والاقتصاد وصنع القرار بشكل عام:



«في رأبي، يجب تحقيق العدالة على مستويات متعددة. هذا ليس هو الحال في سوريا، ولا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به لتحقيق ذلك. تتحقق العدالة عندما تكون هناك مساءلة سياسية، لكن يجب أيضاً تحقيق العدالة الاجتماعية، التي لم تتحقق ولو جزئياً حتى الآن. مع انتشار الطبقية، وانهيار الاقتصاد، والافتقار إلى العدالة في التوظيف، يبدو من الصعب جداً تحقيق ذلك. يتطلب تحقيق العدالة تغييراً على المستويين الاجتماعي والسياسي، ويجب أن يجري بشكل تدريجي وليس بطريقة استبدادية».

(حساء، مشاركة مقيمة في لبنان)



«مفهوم العدالة واسع، بالنسبة لي، هناك أنواع وتصورات عديدة للعدالة. يرتبط أحد جوانب العدالة بحقوق الإنسان ويهتم بتطبيق القانون. لكن هل ستطبق العدالة على الجميع في بلادنا؟ وهل سيصدر الجهاز القضائي أحكامه بإنصاف؟ أم ستنتهك أحكامه من المصلحة الشخصية والذاتية؟ العدالة، بالنسبة لي، تعني القدرة على المشاركة بقدر مشاركة الرجل، سواء في اتخاذ القرارات السياسية أو الاقتصادية أو غيرها من القرارات ذات الصلة بهذا البلد [أي سوريا]».

(لما، مشاركة مقيمة في تركيا)



كيف يمكن للمساحات الآمنة دعم وصول النساء إلى العدالة؟

6

رفع مستوى الوعي بشأن نطاق العنف والظلم على أساس النوع الاجتماعي

ذكرت المشاركات مراراً أن المساحات الآمنة يمكنها أن تكون أماكن لمعرفة المزيد عن النطاق الواسع للعنف القائم على النوع الاجتماعي، والطرق المختلفة التي يتجلى فيها، وكيف يؤثر على النساء. جرى وصف المساحات الآمنة كآليات مهمة لتعلم المفاهيم التي تساعد على فهم أفضل للتمييز والعنف ضد النساء، وكذلك الدور الفاعل للنساء في مكافحته.



«المساحات الآمنة تساعد النساء على تحديد ما إذا كانت تتم الإساءة إليهن دون معرفة ذلك. في الواقع، أحياناً يمكن اعتبار الأشياء التي تجري لنا طبيعية لأنها أصبحت طبيعية جداً. تصبح روتيناً لا نشعر حتى أنه عنف. وفي بعض الأحيان نشعر أنها مجرد نتيجة وليست فعلاً واعياً؛ إنه العنف. لذلك زاد وعينا بهذا الأمر وزاد وعي المجتمع بأننا كنساء لدينا دور لنعبه».

(سامية، مشاركة مقيمة في تركيا)

توسيع فهم العدالة وأسسها البنوية الأوسع

بالنسبة للبعض، وفرت المساحات الآمنة فرصة لتبادل وجهات النظر المختلفة المتعلقة بالعدالة، وهو مفهوم كانت تفسيراته محدودة في السابق. وصفت المشاركات تغييراً طرأ لديهن في فهمهن لمفهوم العدالة، حيث يرين الآن أنها مبنية على أساليب وعمليات معينة، ويضمن وزناً أكبر على العمليات بدلاً من النتيجة نفسها.



«دعونا لا نتحدث عن العدالة. بل لتتكلّم أنه في إطار الجهود المبذولة لتطوير المفاهيم الصحيحة المتعلقة بالعدالة وعملياتها وأساليبها، فإن المساحات الآمنة هي أماكن يمكن فيها تعليم النساء هذه المفاهيم بشكل فعال. إنها أفكار جديدة، إنها مساحة تعلم مفيدة».

(ريما، مشاركة مقيمة في تركيا)

تقديم الدعم للتاجيات، ولا سيما المشاركات في إجراءات العدالة الجنائية

أكدت المشاركات على أهمية المساحات الآمنة للتاجيات كأماكن يمكنهن فيها مناقشة وكشف الصعوبات والتحديات المرتبطة بالإجراءات الجنائية، فضلاً عن خلق شعور بالتضامن والوحدة فيما بينهن. لقد أدركن أن المساحة الآمنة شرط ضروري لمشاركة النساء لأنه بدونها لن تكون هؤلاء قادرات على المشاركة بشكل مريح، ما يجعل أدوارهن النشطة محدودة.



«إذا قلنا إن المساحات الآمنة مهمة، فيجب إتاحتها للتاجيات. لأننا نتحدث عن نساء [تاجيات]. وهذه المساحات مهمة جداً للسماح لهن بالتعامل مع قضايا المحكمة وغيرها من جوانب الحياة المتعبة. يمكن أن تكون هذه المساحات أماكن للدعم أو التضامن أو الوحدة التي تشتد الحاجة إليها».

(ريما، مشاركة مقيمة في تركيا)



«بالتأكيد، المساحات الآمنة مهمة لأن النساء يحتجن إلى بيئة لاحتضانهن. إذا لم يحدث ذلك، ولم يشعرن بالراحة والأمان، فلن يكن قادرات على مشاركة أي شيء ولن يكون لهن دور».

(رندة، مشاركة مقرها لبنان)

تمكين النساء من تبادل الخبرات وتطوير التضامن والمقاومة

أوضحت المشاركات أن المساحات الآمنة أتاحت فرصة لتبادل الآراء والخبرات، وكذلك للاشتباك من خلال الحوار وللوصول إلى مفاهيم وأفكار جديدة. كان هناك تركيز قوي على أهمية التحدث، ولكن أيضاً الاستماع إلى الآخرين. وأوضحت المشاركات أن الحوار كان جزءاً من عملية التطوير والتعلم، وشكل أيضاً شكلاً من أشكال المقاومة.



«كامرأة، كنت أعاني من الاضطهاد طوال حياتي. لأقل أنني أريد التحدث على درجة أستطيع فيها التعبير عن نفسي أو التعبير عن رأيي وقول ما أريد. إن قلة المساحات ونقص الحرية بالنسبة لنا للتعبير عن آرائنا والاستماع إلى آراء الآخرين هي إحدى المشاكل التي نواجهها كنساء. توفر المساحات الآمنة لنا فرصة للتعبير عن أنفسنا حتى تتمكن من التعلم أو التطور. لذلك أشعر أن هذه المساحة ضرورية ومهمة للغاية، لأننا نتنقل إلى مرحلة التعلم والتطور كنساء. أعني، هي شكل من أشكال المقاومة».

(نور، مشاركة مقيمة في سوريا).

تمكين النساء من وضع استراتيجيات للحد من العنف من خلال مقاربات مجتمعية

علاوة على ذلك، ربطت بعض المشاركات بين تعلم مفاهيم جديدة والوصول إلى العدالة والحقوق. والأهم من ذلك، أكدت المشاركات أيضاً على أهمية تلقي الدعم المالي والتقني للمبادرات القاعدية القائمة أو الجديدة. على هذا النحو، أشارت المشاركات إلى أنهن استطعن تفعيل المفاهيم والمعرفة المكتسبة من خلال المبادرات المجتمعية.



«المشاركة في الجلسات جزء من هذه العملية، مما يعني قدرتي أنا وقدرة النساء الأخريات اللاتي شاركن على التواصل. لقد تعلمنا أشياء هنا وخرجنا لتنفيذها في حياتنا الشخصية والمهنية. هذا مهم للغاية، وأعتقد أنه ينبغي إتاحة هذه التجارب على نطاق أوسع بكثير، وإعطاء المزيد من النساء الفرصة ليكن جزءاً من الأماكن التي يمكنهن فيها التعلم والتحدث».

(لين، مشاركة مقيمة في سوريا)

رأت بعض المشاركات أن المساحات الآمنة قد تكون جزءاً لا يتجزأ من جهود العدالة في سوريا، حيث توفر للنساء فرصاً لإنتاج آلياتهن الخاصة التي تعكس احتياجاتهن، وإدراك أن العدالة قد تختلف من منطقة لأخرى. كذلك يستلزم الأمر مساحة رحبة للنساء من أجل بناء وجهات نظرهن الخاصة حول العدالة، والتي تسمح بتعدد تفسيرات العدالة. ومن ناحية أخرى، يشمل الأمر التمويل وتوفير الموارد المادية التي يستخدمنها لتطوير مبادراتهن ومشاريعهن الخاصة التي تستجيب للاحتياجات الماسة لمجتمعاتهن للعمل على تخفيف الأذى، والدفع من أجل التغييرات الاجتماعية المطلوبة، بما يسمح بتفعيل استخدام منظورات العدالة داخل المساحات الآمنة.



«يمكن أن تكون المساحة الآمنة آلية داعمة للعدالة إذا سُمح للنساء بإنشاء آلياتهن الخاصة التي تحدد العدالة. إذا كن قادرات على وضع آلية ورؤية، والالتقاء والتعبئة، فسيكون ذلك رائعاً، لأن فكرة العدالة قديمة ولكنها قابلة للتجدد. لكل منطقة مفهومها الخاص عن العدالة الذي يناسبها، لذلك لا أعرف كيف ستبدو العدالة لسوريا».

(لما، مشاركة مقيمة في تركيا)

أشكال القيود والقصور في مساحات النساء الآمنة

عطفاً على المنافع المذكورة للمساحات الآمنة، ذكرت المشاركات أوجه قصور مرئية أيضاً. القصور الرئيسي هو محدودية حجم ونطاق المساحات النسوية. فبينما أقرت النساء بأن المساحات الآمنة قد تسهل التغيير، إلا أنهن أعربن في الوقت نفسه عن قلقهن من أن بعض النساء السوريات من الأكثر تهميشاً غير قادرات على المشاركة في هذه المبادرات، لأنه ليس لدى الكثيرات منهن وصول كافٍ إلى الإنترنت و/أو ببساطة معرفة بوجود هذه المشاريع.

في حين رأت كثيرات قيمة حقيقية في جمع نساء من خلفيات مختلفة معاً، إلا أنهن عبرن عن قلقهن من أن يؤدي ذلك، في بعض الظروف، إلى اختلال في التوازن. فديناميات القوة الواضحة وتباين الاحتياجات والأولويات قد تقلل من التأثير الإيجابي الذي يفترض أن يكون للمساحات الآمنة. مع الأخذ في الاعتبار وجهات النظر المتعددة حول العدالة في سوريا، شددت عدة نساء على الحاجة إلى تعدد المساحات الآمنة التي تلبي احتياجات النساء من مجتمعات مختلفة.

علاوة على ذلك، انتقدت المشاركات المساحات الآمنة كآليات لتعزيز العدالة في ظل غياب نتائج واضحة، أو في حال عدم وصول الأفكار والسرديات التي تتطور في المساحات الآمنة إلى أصحاب المصلحة الآخرين فتؤثر على عمليات صنع القرار لديهم. كما أكدن على عدم الوضوح فيما يتعلق بتفعيل المفاهيم والتطورات الجارية في المساحات الآمنة ونقلها إلى المجتمعات المحيطة.



«ولكن كيف يمكنني أن أسأل عن الدور الفعال الذي يمكن أن تلعبه المساحات الآمنة، إذا لم تكن هناك نتائج واضحة من هذه المساحات ستصل إلى صناع القرار، وإلى الأماكن التي تعمل فيها العدالة، والمحاكم، وغيرها. لدي سؤال، ما علاقة المساحة الآمنة بالنتائج الملموسة على الأرض؟»

(ربما، مشاركة مقيمة في تركيا)

أكدت النساء على الحاجة الماسة إلى مزيد من التمويل والموارد المادية للمبادرات القاعدية التي تتطور كنتيجة للمساحة الآمنة، بالإضافة إلى المبادرات الموجودة مسبقاً والتي ترغب الشخصيات القيادية فيها بتعزيزها بناءً على المعارف الجديدة المكتسبة. وفي حين أن الاحتياجات ملحة، تواجه النساء المقيمات داخل سوريا العديد من العقبات المتعلقة بالتمويل بسبب تناقص الموارد، وتراجع أهمية سوريا بين أولويات الجهات المانحة كبلد يعاني من أزمة، وكذلك السياسات الأمنية المشددة.

تحت المجهر: تفكيك المظالم الخاصة بالنوع الاجتماعي

7

خلال المناقشات، اعتبرت المشاركات أن الظلم والعنف الذي واجهنه يمثل عوائق متداخلة تحول دون تحقيقهن لإمكاناتهن. فبالنسبة لهن، هذه الحواجز البيوية متجذرة في أوضاع التمييز والظلم القائم على النوع الاجتماعي، والتي تنعكس في الأعراف الاجتماعية وكذلك علاقات القوة الاقتصادية والسياسية. المناقشات التي جرت خلال جلسات التعلم سمحت للنساء بمشاركة تفاصيل نضالاتهن اليومية، وكشفت أشكالاً دقيقة للعنف القائم على النوع الاجتماعي، ومكنتهن من تطوير سردية نسوية متعددة الجوانب وسياقية (على الرغم من عدم استعمالهن هذه المصطلحات). أدت طريقة التعلم المتبادل هذه بين الميسرات والمشاركات والفريق الأوسع إلى فهم أفضل للأسباب الجذرية للعنف، وشرح كيف تتحد المنظومات المختلفة وتخلق أشكالاً متداخلة من التمييز تفوق في إحداها مجموع أجزائها (التمييز على أساس الجنس والنوع الاجتماعي والعنصرية، والطبقية، وما إلى ذلك).

أوضحت النساء الأعباء التي واجهنها مع انتشار هويات جديدة مثل «نازحة قسراً» و/أو الوضع القانوني «اللاجئة»، والذي أدى إلى صعوبات زائدة في تجربتهن نتيجة التمييز القائم على النوع الاجتماعي ولا سيما في ظل غياب قوانين ذات مغزى تقدم حماية للنساء من العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي، سواء في سوريا أو دول الجوار:

«تعاني النساء بشكل كبير من الظلم الاجتماعي والقانوني. وبشكل عام، لا أحد في سوريا أو لبنان يشعر بالأمان على المستوى السياسي والاجتماعي. في أحد الأيام، تحرش بي شاب، فأخذت حقيبته وذهبت إلى مركز الشرطة لتقديم شكوى ضده. استهزأ بي رجال الشرطة وطالبوني بإعادة الحقيبة، وإلا اتهموني بالسرقة. كان الأمر صادمًا».

(حسنا، مشاركة مقيمة في لبنان)

«كونك لاجئة سورية في مجتمع لا يقبل السوريين والسوريات يعني أن ما يقع عليك أسوأ بمراحل. ستعرضين لمظالم وانتهاكات إضافية لأنك امرأة. سيفترض الناس أنه من السهل استغلالك، وأقصد الاستغلال الجنسي والضغط والظلم في مكان العمل. تشعرين أن المراقبة عليك مضاعفة. لأنك امرأة».

(ريما، مشاركة مقيمة في تركيا)

عند مناقشة المظالم التي يواجهونها في حياتهن اليومية، أشارت بعض المشاركات إلى عدم وجود سياسات تدعم النساء في أماكن العمل، وخاصة الأمهات، واعدن ذلك من المظالم الأساسية. تحدثت أخريات عن تجارب سلبية تتعلق بفرص العمل:

«الظلم الآن هو غالب ما نعيشه. بالنسبة لفرص العمل، لا توجد فرص متكافئة. توجد دائماً محسوبيات».

(مريم، مشاركة مقيمة في سوريا)

تساعد هذه المقاربة القائمة على في تبادل المعارف والخبرات بين النساء على بناء تصور للعدالة بوصفها مجموعة من العمليات التي تعمل على إنهاء عدم المساواة البنوية والتمييز الذي تعاني منه النساء محلياً، وفي المجتمع الأوسع، وكذلك في الساحتين السياسية والاقتصادية. في هذا المنعطف، تلعب المساحات الآمنة دوراً مهماً في زيادة الوعي بالقضايا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تؤثر بشكل غير متناسب على النساء. ذكرت العديد من المشاركات، على سبيل المثال، أن جلسة التعلم الخاصة بالتمييز على أساس الجنس والنوع الاجتماعي ساعدتهن في تفكيك المفاهيم الخاطئة الشائعة حول المفاهيم الأساسية للنوع الاجتماعي، فأدركن أن النوع بناء اجتماعي وليس جزءاً لا مفر منه من جنسنا البيولوجي. إن مفهوم النوع الاجتماعي باعتباره هوية مكتسبة ومؤداة، تتراكم من خلال التعليم والتنشئة الاجتماعية والأسرة وغير ذلك، يشجع النساء على تحدي الأعراف النمطية للنساء والرجال:

«لقد أثرت بي معظم الجلسات بشكل عام، لكن أهم عنصر كان تعلّم مفهوم النوع الاجتماعي والعنف القائم على النوع الاجتماعي. شعرت أنني غيرت حقاً وجهة نظري حول دونية المرأة في عاداتنا وتقاليدنا، وشعرت أنني سأقوم بالتغيير أينما كنت».

(فيروز، مشاركة مقيمة في تركيا)

علاوة على ذلك، ساعدت الجلسات المختلفة والمناقشات التي تلت ذلك في إظهار أهمية المشاركة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للنساء عن طريق تحدي الأدوار النمطية للنساء والرجال التي عادة ما تقيد النساء في مختلف المجالات:

«كانت [الجلسات] مكملة لبعضها البعض، وكلها تدور حول فكرة عدم وجود فروق بين النساء والرجال. لا ينبغي أن يكون هناك إقصاء للنساء في السياسة أو الاقتصاد أو المجتمع، ما يعني أنه يجب أن يكون للنساء دور في الثلاثة. وعندما نتحدث عن النوع الاجتماعي مثلاً، ونقيّم ما تفعله النساء في الحياة اليومية، وعندما تقدم المشاركات أمثلة من الحياة الواقعية، يتضح أن النساء يلعبن أدواراً عديدة يفترض في كثير من الأحيان ألا تؤديها النساء».

(رندة، مشاركة مقيمة في لبنان)

علاوة على ذلك، شجعت المناقشات التي دارت بين المشاركات على التفكير في العدالة من وجهات نظر مختلفة، وعلى النظر في مختلف السياقات ووجهات النظر والظروف عند محاولة فهم معنى العدالة بالنسبة للأفراد:

«ربما مع فهمي للعدالة التحويلية أو التقاطعية، أصبحت القضية أكثر وضوحاً بالنسبة لي. أعني، لقد تولدت لدي فكرة أن علي فهم أي قضية في السياق الذي تحدث فيه، بدلاً من النظر إليها بوصفها شيئاً لا يروق لي. يمكن أن يكون مفهوم العدالة نسبياً، بمعنى أن العدالة بالنسبة لي ليست نفسها العدالة بالنسبة لشخص آخر في ظروف مختلفة».

(نور، مشاركة مقيمة في سوريا)

مكونات تكميلية للبرنامج

8

1.8 الدعم النفسي والاجتماعي والإبداع الفني

بالإضافة إلى جلسات التعلم والمناقشات التي تلت بين المشاركات، كان من بين المكونات المهمة للمشروع توفير خدمات الصحة النفسية والدعم النفسي للمشاركات أسبوعياً. جرى تقديم ذلك على شكل جلسات دعم نفسي-اجتماعي جماعية وكذلك جلسات علاج فردية حسب الطلب. يعد هذا المكون ضرورياً وجزءاً لا يتجزأ من المشروع، حيث تعرضت العديد من المشاركات لمجموعة واسعة من الانتهاكات المتعلقة بالنزاع والعنف القائم على النوع الاجتماعي. وعلى الرغم من أن جلسات التعلم والمناقشات لم تتعمق في أحداث معينة و/أو تفاصيل انتهاكات حقوقية (كما يجري في مقابلة تحقيق جنائية)، فقد وجدت المشاركات أنفسهن إلى حد ما يتذكرن تجارب معيشية صعبة للغاية ويشهدن مناقشات حول مسائل حساسة. وقد أدى ذلك إلى مخاطر استعادة رضوضهن، وربما ضغوط نفسية أخرى. تم تعيين أخصائية نفسية نسوية سورية لديها معرفة عميقة بالسياق السوري لتوجيه الجلسات وتيسيرها. وقد سمحت مهارات ومعارف هذه الأخصائية حول المواضيع ذات الصلة بالنجاحات ببناء علاقة معهن وتقديم علاج سياتي متخصص. ساعدت الجلسات على التخفيف من العوامل النفسية التي تؤثر سلباً على العافية العامة للنساء، وكذلك تعيق قدرتهن على متابعة مشاريع حياتية وتحقيق إمكاناتهن بشكل كامل، بما في ذلك قدرتهن على المشاركة في المناقشات المدنية.

علاوة على ذلك، كان من المهم عقد جلسات دعم نفسي-اجتماعي جماعية، بالإضافة إلى جلسات فردية أخرى، وذلك لتوفير فرصة للتعافي الجماعي وتبادل الخبرات، وذلك لغاية أسمي هي استعادة العافية الفردية والعمل على تغيير الواقع الاجتماعي والنفسي الشاق الذي يؤدي إلى تفاقم أوضاع النساء في ظل النزاع. جرى تنظيم جلسات المجموعة بطريقة ساعدت في تحديد العامل الجندري لتجارب المشاركات، وفي مساعدتهن على رؤية تجربتهن ضمن سياق اجتماعي واقتصادي وسياسي أوسع. تعيش النساء والفتيات ظروف طفولة وتنشئة اجتماعية قد تقوض إحساسهن بأنفسهن، فضلاً عن كبت حقهن في التعبير عن الذات وفي المطالبة بتلبية احتياجاتهن، لذلك فإن الإضاءة بوضوح على السياق الأبوي الأوسع والتأثيرات المحتملة على هؤلاء النساء قد يساعد على تحجيم الوصمات والحد من أثرها على الرضوض والضغوط النفسية الأخرى والأعمق (محرز، 2020). تم تشجيع المشاركات أيضاً على تحديد تأثير تجاربهم الخاصة بظروف التمييز القائم على النوع الاجتماعي. من خلال سرد قصصهن الخاصة وتأييدها وفق منظور نسوي، وجدت المشاركات أنهن، إلى حد ما، قادرات على تجاوز الشعور بالذنب أو الخزي أو انعدام السيطرة.

كما قامت مدربة فنون بتيسير جلسات فنية شهرية لمساعدة المشاركات على التجربة والإبداع باستخدام مواد متوفرة بسهولة. تم تضمين هذه الجلسات فقط لفرض التعبير عن الذات. وقد تشجعت المشاركات على تجربة وسائط مختلفة، ما يسمح لكل منهن بالعثور على أفضل الوسائل للتعبير عن أنفسهن. كما شاركن في الأنشطة التي تساعد على تصريف عواطف مثل الإحباط والغضب. وفرت هذه التجربة مجالاً لرواية قصص مجازية وبناء حكايات حول تجاربهن أو ذكرياتهن أو أحلامهن أو تطلعاتهن. وفي النهاية، كان هدف المكون فتح أذهان المشاركات لإمكانيات وطرق جديدة للوجود في المجتمع.

2.8 دعم المبادرات القاعدية

كان من بين جوانب تصميم مشروع المساحة النسوية الآمنة توفير الدعم الفني والمالي للمبادرات القاعدية التي تقودها المشاركات، سواء كن يقدرنها قبل أو بعد انضمامهن إلى المساحة. من خلال هذا الدعم، تمكنت المشاركات من تفعيل الأفكار والمفاهيم المكتسبة في المشاريع ضمن مجتمعاتهن المحلية، مع التركيز في كثير من الأحيان على الأشكال الدقيقة والمتخفية للعنف القائم على النوع الاجتماعي والقضايا التي تؤثر بشكل غير متناسب على النساء. أظهرت كثيرات اهتماماً خاصاً بذلك، وسلطن الضوء على الحاجة إلى معالجة العنف بأشكاله المتعددة الأوجه، وإلى تقسيمه إلى فئات مختلفة وفهمه ضمن مؤسسات وبنى اجتماعية متميزة.

«كان هدفنا تسليط الضوء على معاناة النساء خلال الحرب، بالإضافة إلى قوة النساء من خلال المقالة التي تناولت تغيير أدوار النساء والرجال. أردنا أيضاً تسليط الضوء على مشاكل نظام الرعاية الصحية التي تؤثر بشكل غير متناسب على النساء. كنا نحاول مكافحة كافة أشكال العنف والتي استفحلت خلال النزاع. نحاول مكافحة العنف الاجتماعي، والعنف الذي تمارسه الفصائل المسلحة، والنظام، والعنف الأسري، والتهجير القسري، والعنف ضد الناشطات والصحفيات، كما سعينا إلى التصدي للعنف الجسدي والنفسي. وهذا دون أن نتطرق إلى العنف القانوني، على الرغم من وجود اهتمام بهذا، إلا أن الوقت لم يسمح».

(سميرة، مشاركة مقيمة في تركيا)

ذكرت المشاركات أن المناقشات التي دارت على مدى فترات زمنية أطول دفعتهن تدريجياً إلى تعزيز أساليب مبادراتهن على المستوى القاعدي. فهن يربطن بين عملهن على الأرض والهدف الأوسع المتمثل في التخفيف من الآثار المؤذية التي تتعرض لها النساء، ومن التناقضات في أنظمة الخدمة الاجتماعية التي كانت تعمل أثناء النزاع وتزيد من قيود النساء.

على هذا النحو، ركزت إحدى المبادرات على النساء في درعا، وأدوارهن المتغيرة بين الجنسين، والانتهاكات الحقوقية التي واجهنها، والعوائق التي تحول دون حصول النساء هناك على الرعاية الصحية. ركزت مبادرات أخرى على قضايا تمس النساء بشكل غير متناسب، مثل محو الأمية، والتي تساعد في تقليل حدة معاناة النساء من الفقر، والاختفاء القسري، والتهمير، وانتهاكات حقوق الإسكان والأرض والممتلكات، كما تجعل سعيهم إلى العدالة أقل صعوبة. بالإضافة إلى ذلك، كان هناك تركيز على تقديم جلسات توعية مدنية، ورفع مستوى الوعي حول العنف القائم على النوع الاجتماعي، فضلاً عن تقديم الدعم النفسي-الاجتماعي، والذي اعتبرته كثرات جزءاً مهماً من جوانب التعافي الشخصي، خصوصاً بعد أن استُفد بأنفسهن من مبادرات دعم نفسي-اجتماعي عديدة خلال هذا البرنامج وغيره.



«نحن نقدم برامج التوعية المدنية والدعم النفسي والاجتماعي للنساء في المجتمع. جاءت مبادرتي من تجربة تمكين شخصية مرتت بها عندما قمت بعدة برامج توعية وجلسات دعم نفسي-اجتماعي. هدفي تمكين النساء بطرق مختلفة لمساعدتهن على لعب دور أكبر في المجتمع، وأنا أعتد على تجربتي الخاصة لتحقيق التغيير. نتحدث دائماً عن العنف المرتكب ضد الأطفال. لكن من أجل تفكيك المعايير الجندرية النمطية، أقوم بالمشاركة في محادثات حول هذا العنف، سواء مع زوجي، أو طفلي الصغيرين، أو مجتمعي الأوسع، بما في ذلك النساء الأخريات».

(ليلي، مشاركة مقيمة في لبنان)

توصيات: وجهات نظر النساء حول
ما يمكن أن يفعله صانعو السياسات
والمانحون وغيرهم من أصحاب المصلحة
لدعم وصولهن إلى العدالة

9

أولاً:

تزويد النساء بالدعم اللازم لتنظيم حملات محلية طويلة الأجل تناصر رؤيتهن للعدالة.



«المناصرة على الأرض هي عملية مستمرة، بخلاف تلك الحملات التي تحدث لمرة واحدة ثم لا تسمعين عنها أبداً. أعتقد أن حملات المناصرة يجب أن تكون مستمرة دوماً، ويجب أن نواصل رفع صوتنا يتحقق ما نريد، حتى لو استغرق الأمر وقتاً».

(ميس، مشاركة مقيمة في لبنان)

ثانياً:

تأمين بيئة داعمة وقنوات آمنة تتيح للنساء مشاركة احتياجاتهن ومطالبهن مع الجهات الفاعلة والمؤثرة.



«بيئة داعمة ومشجعة، فهناك الكثير من الأشياء التي تحدد مدى وصولنا [إلى الجهات الفاعلة والأفراد المؤثرين] من هذه المساحات الآمنة. على هذه المساحات أن تكون منفذاً يمكن النساء من التعبير عن آرائهن، وإسماع آرائهن، والتحول إلى أصحاب القرار».

(إيناس، مشاركة مقيمة في تركيا)

ثالثاً:

دمج مناهج مراعية للنوع الاجتماعي وتضمن النساء والأقليات في جميع المجالات المتعلقة بالعدالة (مؤتمرات، ورش، ومنظمات، إجراءات قضائية، إلخ).



«التأكد من تضمين النساء في جميع المجالات المتعلقة بالعدالة، أي في جميع الأنشطة والنوادر والورش والمحادثات وفي جميع عمليات التغيير. إن إشراك النساء من مختلف الأطياف، وكذلك الأقليات، هو نقطة بداية. إذا كنا نتحدث عن المنظمات المحلية، فقد يكون مفهوم النوع الاجتماعي جديداً بالنسبة لها، وهنا يمكننا تنفيذ تدخلات للمساعدة في تصحيح مفاهيم النوع الاجتماعي وإدخال المصطلحات لضمان وجود النساء في هذه الأماكن».

(ريما، مشاركة مقيمة في تركيا)

رابعاً:

دعم عمليات وآليات العدالة ذات التوجه المحلي بما يناسب احتياجات وتطلعات والسياسات الخاصة بالسوريات.



«التأكيد على أن تكون التدخلات مناسبة للسياق ضروري. لا ينبغي لنا ببساطة جلب خبرات من بلدان أخرى وإدخالها في ثقافتنا، لأن هذه الاستراتيجية فشلت بعد عشر سنوات من المحاولة. أعتقد أنه بالنسبة للمنظمات الدولية، فإن دراسة التدخلات المناسبة للسياق وضمان وجود النساء أمر بالغ الأهمية».

(رولا، مشاركة مقيمة في تركيا)

خامساً:

تعزيز البرامج التشاركية المخصصة لزيادة الوعي النسوي وتعزيز العدالة وحقوق الإنسان ومحاربة التمييز القائم على النوع الاجتماعي؛ وكذلك التأكد من أن تكون هذه البرامج متنوعة وتضمينية، وتصل إلى شريحة واسعة من المجتمع، ولا سيما النساء المحرومات المقيمت في مخيمات اللجوء أو النزوح.



«مضاعفة الجهود المبذولة لتنفيذ عدد أكبر من البرامج المماثلة، لأن برنامجاً واحداً لا يكفي لاستهداف أوسع شريحة ممكنة. هذا ضروري لمساعدة المزيد من النساء على تعلم المزيد عن العدالة وحقوق الإنسان والتمييز ضد النساء. لقد لاحظت فجوة كبيرة بيننا وبين النساء اللاتي ليس لديهن معرفة كافية بحقوق الإنسان والعدالة والتمييز».

(لمى، مشاركة مقيمة في تركيا)

سادساً:

تقديم الدعم المالي والتقني للمبادرات التي تقودها النساء، بما في ذلك أنشطة التمكين والتوعية.



«الدعم المالي حيثما توجد مبادرات. تعمل المبادرات على زيادة الوعي بين النساء، وانتشار المعرفة إلى حد ما من خلال المبادرات الاقتصادية أو التمكين السياسي أو ورش الخياطة والتطريز. نحن ننشر المصطلحات التي تعلمناها. عندما تكون المرأة تتكلم وتخط، يمكن أحياناً تحويل بعض المبادرات إلى جلسات توعية. وهكذا تساهم المبادرات في زيادة الوعي والتمكين».

(حسنا، مشاركة مقيمة في لبنان)

سابعاً:

دعم التمكين السياسي المعرفة السياسية للنساء من خلال جهود ومبادرات المناصرة.



«الآن نحن نفهم تعنيه المناصرة، وما تعنيه المبادرة، وما تعنيه الحقوق. فمن خلال مبادرات المجتمع المدني، نحن الآن قادرات على التحدث عن حقوقنا، فهي تدعم زيادة الوعي والتمكين».

(زنده، مشاركة مقيمة في لبنان)

ثامناً:

التمكين الاقتصادي للنساء ودعم وصولهن إلى سوق العمل.



«تأكدي أنك لن تكوني قادرة على دعم مشاركة النساء ما لم تقومي بتمكينها في سوق العمل. عندما تكون المرأة قادرة على التنافس في السوق، سيكون لها دور وكلمة. ستستطيع أن تقرر».

(رولا، مشاركة مقيمة في تركيا)

تاسعاً:

دعم مشاركة النساء الهادفة والمباشرة في الإجراءات القضائية، بدلاً من تمثيلهن بشكل غير مباشر.



«عندما تبدأ النساء في استيعاب مفاهيم العدالة، سيطلبن بها على الفور. سيحدث هذا عندما تضم هذه المؤسسات القانونية النساء أكثر فأكثر. على سبيل المثال، إذا كانت هناك فرص للمشاركة في العمليات القضائية التي تجري في ألمانيا، يجب أن نرى النساء أيضاً يشاركن ويتحدثن عن قضيتنا. بهذه الطريقة، لن نرى الرجال فقط يشاركون ويتحدثون نيابة عن النساء. الفكرة هي تفعيل دور النساء وليس فقط الحديث عنهن».

(لين، مشاركة مقيمة في سوريا)

عاشرًا:

دعم وصول النساء ومشاركتهن الهادفة في أدوار صنع القرار والعمليات السياسية.



«يجب أن تجتذبي الأشخاص القادرين حقاً على القيادة. يمكنك تقديم دورات لهن، وتدريبهن على الانخراط في العمل السياسي والاجتماعي والاقتصادي. هناك نساء يمثلن بالفعل نماذج للقيادة النسائية، ويمكننا استهدافهن وتزويدهن بالدورات التي تدربن، ويمكنهن بعد ذلك إطلاق مشاريعهن الخاصة وتعزيز أدوارهن حقاً».

(مريم، مشاركة مقيمة في سوريا)

خاتمة

10

بالاعتماد على البحث التجريبي ومراجعة الأدبيات، يقدم هذا القسم توليفاً نظرياً للعلاقة بين فهم النساء المقترح للمساحات الآمنة وتصورات العدالة، والهدف هو تقييم دور وقدرة المساحات الآمنة على تيسير رؤاهن للعدالة. الخلاصة الأهم من حدس النساء حول المساحات الآمنة هي أنها أماكن تتم فيها المطالبة بالحقوق، وتحليلها، واستكشافها، مما يساعد على تحدي وتوسيع مفاهيم مثل حقوق الإنسان والنوع الاجتماعي والعنف، وغيرها من الموضوعات الهامة. مثل هذه الاستكشافات ضرورية لتطوير فهم دقيق وسياقي لهذه المفاهيم، ولربطها ببنى اجتماعية أعمق، وللتداول بشكل جماعي حول عملية التعافي، وكذلك للعمل على تغيير الأنماط والسلوكيات التي تنتج وتستبقي مساحات الظلم الممنهج. كذلك توفر المساحات الآمنة فرصاً للنماء الشخصي وبناء الجسور بين نساء من خلفيات مختلفة، خاصة في القيود التي تحد من حركتهن مثل النزوح وغياب مساحات الأمان وإغلاق الحدود. كل ذلك لا يوسع فقط شبكات التواصل والدعم بالنسبة للنساء، بل يؤدي أيضاً إلى توسيع وجهات النظر حول النسوية وتجربتها مع النزاع والعنف، وبالتالي إثراء تصور النساء حول المجتمع العادل المنشود.

بفضل مستوى الحماية الذي توفره المساحات الآمنة، بما في ذلك غياب الاعتداءات التي غالباً ما تأتي من الرجال والجماعات المسيطرة الأخرى، اتسع نطاق مناقشات المشاركات، والاستكشاف الفكري الذي أعقب ذلك، والتواصل الداخلي، وحالات التضامن، والتبصر الذاتي. تم إنشاء لائحة من القواعد حول احترام آراء الأخرى على الرغم من الاختلاف، والوعي بالموقعية وعلاقات القوة، وقد تم التأكيد عليها وذكرها باستمرار. توصلت المشاركات إلى اتفاق قائم على تبادل الثقة، يقوم على أن ما يتم كشفه في المساحة الآمنة سيظل محصوراً بها. علاوة على ذلك، تم التخفيف من الرضوض والضغط النفسية الأخرى من خلال توفير خدمات الصحة النفسية والدعم النفسي-الاجتماعي للمشاركات، وخاصة من خلال الجلسات الجماعية التي سمحت بمناقشة جماعية لأشكال التعامل مع الأمور النفسية. سمح هذا المستوى المعزز من الراحة للنساء بأن يكن «على طبيعتهن»، ومن ثم تخفيف الرضوض والمحفزات وحس التيقظ، وبالتالي خلق بيئة مواتية للاستماع إلى الأخرى وإقامة مناقشات بناءة مهما تكن صعبة - وهو شرط مهم لتطوير الأفكار وحالات الوعي.

علاوة على ذلك، من خلال عقد المساحات الآمنة افتراضياً، تمكّن من ربط النساء القدامات من خلفيات وأماكن مختلفة، وهو ما كان صعباً تحقيقه في حيّز محدد. كما سمحت لنا هذه المساحات الافتراضية بإحضار خبرات نسويات مختلفات يتحدثن العربية لتيسير جلسات التعلم، مما ساعد على زيادة سياقية المعرفة ودعم تطوير السرديات النقدية بلغة المشاركات الأم، وهو بدوره يعزز قدرات التعبير السياسي. بالإضافة إلى ذلك، لعبت المساحات الآمنة دوراً في تطوير مفردات وطرائق تفكير ما تزال في بداية ظهورها باللغة العربية.

وكل ذلك ساعد في بناء المزيد من الجسور. تواجه العديد من النساء صعوبات في التعبير عن معارفهن وخبراتهم بسبب الحواجز اللغوية، وقلة الوصول إلى موارد متعلقة بالنسوية التقاطعية والنوع الاجتماعي والأديبات النسوية القادمة من الجنوب العالمي وغير ذلك. وبينما تتمتع النساء السوريات بقدر من المعرفة، إلا أنهن يجهدن أحياناً لتوصيلها، لأن اللغة المستخدمة للتعبير عن مثل هذه المعرفة بالعربية محدودة للغاية ولا يمكن الوصول إلى مصادرها بسهولة. وقد قادت جلسات التعلم المعقودة ضمن المساحات الآمنة لإدراك الاختلاف بين تجارب ومعارف النساء المختلفات. كما وفرت فسحة للنساء للتواصل وتبادل الحكايات، وأيضاً لسد فجوات المعرفة ربما كانت لتظل موجودة لولا هذه الفسحة. كذلك وفرت فسحة لتطوير تكتيكات حول كيفية المواجهة والتغلب على التحديات والآلام والعوائق التي تحول دون العدالة. أخيراً، جرى بناء روابط شخصية، وغالباً ما عبرت المشاركات عن تضامنهن مع بعضهن البعض بعد مناقشة كل واحدة لتجاربه الشخصية.

يعتبر هذا الاستكشاف والانفتاح حيويًا لفهم الفروق الدقيقة بين أشكال العنف الذي يتعرض له، وكيف ولماذا يتجلى في المؤسسات الاجتماعية المختلفة، وكيف يجعل ذلك تجارب النساء في الحرب أكثر ثقلًا، وبالتالي حافلة بالدروس المتعلقة بما يجب معالجته أثناء صياغة آليات العدالة. لقد دفعت هذه التجربة النساء إلى التفكير في العدالة بشكل منهجي وسياقي، مع الأخذ بعين الاعتبار العمليات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تشكلها. على هذا النحو، فرقت النساء بين أشكال التمييز القانوني وقارتها بأشكال أخرى من العنف، وتحدثن كيف تتقاطع هذه الأشكال لإنتاج عنف قائم على النوع الاجتماعي، وكيف يتم تضخيم هذا العنف للنساء من خلفيات اجتماعية واقتصادية مهمشة، وكذلك اللاجئات وغيرهن. كانت العدالة بالنسبة للمشاركات تقتضي إعادة التفكير في الأعراف الاجتماعية التي تساهم في معاناة النساء، فهي عملية شاملة تشمل المساواة السياسية والعدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص الاقتصادية. بالنسبة لبعض المشاركات، تعد المساحات الآمنة آلية داعمة للعدالة لأنها توفر مساحة للنساء لإنتاج آليات أخرى تعكس احتياجاتهن، والتعبير عن آرائهن ووجهات نظرهن، مع توفير السلامة والدعم الذي غالباً ما يكون مفقوداً في الأماكن الخاصة والعامة، وأخيراً زيادة الوعي حول العديد من الموضوعات الهامة.

غالباً ما تكون هذه الفرص غائبة في مسارات المساواة الجنائية، مما يقلل من أولوية الانتهاكات الحقوقية التي لا ترقى لتكون جرائم فظيعة أو متعلقة بالحقوق السياسية والمدنية العامة.

علاوة على ذلك، غالباً ما يجري فهم العنف من منظور منفصل وغير تاريخي، مما يحرم تجارب النساء في النزاع والانتهاكات، وكذلك تجارب المجتمعات المهمشة الأخرى، من التعقيد الذي يستحقه، وبالتالي يحد من آثار نتائج العدالة سواء كمخرجات يحصل عليها الناس أو كتحويلات في ظروفهم وظروفهم. من المهم أن تكون هناك مساحات لتطوير مناهج وخطابات مناسبة تخدم مصالح النساء وتعالج أولوياتهن، بدل افتراض أن العدالة تعني المحاكمات. لا ينفى النظر إلى المكونات المختلفة للمشروع - جلسات التعلم النسوية، والصحة النفسية والدعم النفسي- الاجتماعي، والإبداع الفني، والدعم المالي للمبادرات، وغيرها من الخدمات - على أنها آليات بديلة للعدالة، بل كجزء من عملية العدالة نفسها.

بالنظر إلى هشاشة أوضاع النساء السوريات المهمّشات، وبالنظر إلى أن معظم عمليات الآليات السياسية والقضائية الوطنية والدولية، حتى الآن، ليست محلية الدافع، وبالتالي لا تلبّي احتياجات ومطالب واستراتيجيات العدالة كما يتصورها السوريون والسوريات. من هنا توفر المساحات الآمنة التي تيسرها النسويات فرصاً فريدة للنساء لتحدي الوضع الراهن والنهج الفوقي لهذه العمليات. كما أنها تسمح بإنتاج معارف نسوية، بأشكال مختلفة، تتناول البنى التاريخية المتداخلة التي تشكل حياة النساء، والتي غالباً ما تغيب عن المعارف والآليات القضائية الرسمية.

لكن من المهم أن نشير أن هذه المساعي النسوية تعمل على نطاق صغير للغاية وبقدرة محدودة، فهي تواجه تحديات يومية بسبب القيود، ونقص الوصول، وتناقص الموارد. فإذا أراد أصحاب المصلحة دعم عمليات العدالة المحلية الدافع بشكل شامل، فيجب عليهم توفير موارد واسعة وطويلة الأجل ومرنة لبرنامج المساحات الآمنة والأشكال الأخرى من المبادرات المجتمعية التي تقودها النساء، والتي تعمل ببطء على الحد من العنف وإصلاح الظروف وتحويلها إيجابياً. ومن المهم ليس فقط زيادة الموارد، ولكن أيضاً توسيع نطاقها. وهذا يعني دعم العدد الهائل من المبادرات في جميع أنحاء سوريا، حيث لكل منطقة جغرافية خصوصياتها وأولوياتها واحتياجاتها ومطالبها. علاوة على ذلك، يجب على أصحاب المصلحة وصناع القرار بناء عمليات وآليات رسمية تستند إلى توصيات النساء المحليات، وهذا يشمل دمج المقاربات التحويلية للنوع الاجتماعي بشكل شامل في مبادرات العدالة والمساءلة الرسمية الحالية والمستقبلية (جنباً إلى جنب مع المسارات الرسمية الأخرى، بما في ذلك المسارات السياسية) وكذلك دمج المعرفة النسوية التي تم تطويرها في المساحات الآمنة بشكل يجعلها مفيدة لقادة العمليات الحالية. حيث تشرح تعقيدات القمع التاريخي الممنهج والمتداخل، وترشح آثارها على تجارب النساء في النزاع وكذلك تجارب المجتمعات المهمشة الأخرى.

المراجع

11

الاستعراض الدوري الشامل للجمهورية العربية السورية (تشرين الثاني 2016). الانتهاكات
الواقعة على النساء في سوريا والأثر المجحف للنساء عليهن. [https://wilpf.org/wp-](https://wilpf.org/wp-content/uploads/2016-06/ARABIC-REPORT_Online.pdf)
ARABIC-REPORT_Online.pdf/06/content/uploads/2016

حملة طريق سوريا إلى العدالة. (2020). طريق إلى العدالة: بيان حول تقديم شكوى جنائية
في ألمانيا - حول العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي. النساء الآن من أجل
التنمية. [https://women-now.org/wp-content/uploads/The-Syrian-Road-to-Justice-](https://women-now.org/wp-content/uploads/The-Syrian-Road-to-Justice-campaign_AR.pdf)
campaign_AR.pdf

علي، ز. (نيسان 2019). العدالة الجندرية وإنتاج المعرفة النسوية في سوريا. النساء الآن من
أجل التنمية. [https://women-now.org/ar/gender-justice-and-feminist-knowledge-](https://women-now.org/ar/gender-justice-and-feminist-knowledge-production-in-syria)
production-in-syria

محرز، هـ. (2020). ناجيات أم ليس بعد: تحليل لتجارب وقصص ناجيات عمّا بعد الاعتقال. النساء
الآن من أجل التنمية. <https://women-now.org/ar/surviving-freedom>.

Aldana, R. (2006). A Victim-Centered Reflection on Truth Commissions and
Prosecutions as a Response to Mass Atrocities. *Journal of Human Rights*, 5(1),
107126-.

Boesten, J., & Wilding, P. (2015). Transformative Gender Justice: Setting
an Agenda. *Women's Studies International Forum*, 51, 75-80. [https://doi-](https://doi.org/10.1016/j.wsif.2014.11.001)
org/10.1016/j.wsif.2014.11.001

Collins, H. P. (2008). *Black Feminist Thought: Knowledge, Consciousness, and the
Politics of Empowerment (Routledge Classics) (1st ed.)*. Routledge.

Condon, S., Lieber, M., & Maillochon, F. (2007). Feeling Unsafe in Public Places:
Understanding Women's Fears. *Revue Française de Sociologie*, Vol. 48(5),
101-128. <https://doi.org/10.3917/rfs.485.0101>

Council of Europe. (2022, March). No Space for Violence Against Women and
Girls in the Digital World. [https://www.coe.int/en/web/commissioner/-/no-space-](https://www.coe.int/en/web/commissioner/-/no-space-for-violence-against-women-and-girls-in-the-digital-world)
for-violence-against-women-and-girls-in-the-digital-world

Dafermos, M. (2018). Rethinking Cultural-Historical Theory: A Dialectical Perspective to Vygotsky (Vol. 4). Springer.

Deller, R. A. (2019). Safer spaces. In Routledge Handbook of Radical Politics (pp. 222239-). Routledge.

Demir, E. (2019). Theory and Practice of Gender Transformative Justice: the Case of Bosnia and Herzegovina (Doctoral dissertation, University of Sussex).

European Center for Constitutional and Human Rights. (2022a, August 13). First Criminal Trial Worldwide on Torture in Syria. ECCHR. https://www.ecchr.eu/en/case/first-criminal-trial-worldwide-on-torture-in-syria-before-a-german-court/#case_case

European Center for Constitutional and Human Rights. (2022b, August 13). Syria. ECCHR. <https://www.ecchr.eu/en/topic/syria/>

European Center for Constitutional and Human Rights. (2022c, August 13). Syria Trial in Koblenz: Life Sentence for Anwar R for Crimes Against Humanity. ECCHR. <https://www.ecchr.eu/en/press-release/syria-verdict-anwar-r/>

Finnin, S. (2020). Breaking Down Barriers: Access to Justice in Europe for Victims of International Crimes. European Center for Constitutional and Human Rights. https://www.ecchr.eu/fileadmin/Publikationen/Breaking_Down_Barriers_EN_web_FINAL_202008-11-.pdf

Germain, T. S., & Dewey, S. (2013, March). Justice on Whose Terms? A Critique of International Criminal Justice Responses to Conflict-Related Sexual Violence. In Women's Studies International Forum (Vol. 37, pp. 3645-). Pergamon.

Gready, P., Boesten, J., Crawford, G., & Wilding, P. (2010). Transformative Justice-A Concept Note. Unpublished manuscript. http://www.wun.ac.uk/sites/default/files/transformative_justice_-_concept_note_web_version.Pdf.

Gökarıksel, B., Hawkins, M., Neubert, C., & Smith, S. (2021). Feminist Geography Unbound Discomfort, Bodies, and Prefigured Futures (Vol. 324) [E-book]. West Virginia University Press. <https://wvupressonline.com/node/863>

Henry, N. (2009). Witness to Rape: The Limits and Potential of International War Crimes Trials for Victims of Wartime Sexual Violence. *International Journal of Transitional Justice*, 3(1), 114-134. <https://doi.org/10.1093/ijtj/ijn036>

Henry, N. (2014). The Fixation on Wartime Rape. *Social & Legal Studies*, 23(1), 93-111. <https://doi.org/10.1177/0964663913499061/>

Human Rights Foundation Center for Law and Democracy. (2022). Framing Justice in Syria: The Road Toward Comprehensive Justice. https://hrf.org/wp-content/uploads/2022/04//SYRIA-REPORT-V5_DIGITAL-VERSION_25.04.22.pdf

International Rescue Committee. (2020). Women and Girls Safe Spaces: A Toolkit for Advancing Women's and Girls' Empowerment in Humanitarian Settings <https://gbvresponders.org/wp-content/uploads/2020/02//IRC-WGSS-English-2020.pdf>

Lewis, R., Sharp, E., Remnant, J., & Redpath, R. (2015). 'Safe Spaces': Experiences of Feminist Women-Only Space. *Sociological Research Online*, 20(4), 105-118. <https://doi.org/10.5153/sro.3781>

Lorde, A. (1984). Grenada revisited: an interim report. *The Black Scholar*, 15(1), 2129-.

Mullinax, M., Hart, A., & Garcia, V. (2018, November). Using Research for Gender-Transformative Change: Principles and Practice International Development Research Center, American Jewish World Service (AJWS). <https://ajws.org/wp-content/uploads/2019/05//Gender-Transformative-Research.pdf>

Nagy, R. (2008). Transitional Justice as Global Project: Critical Reflections. *Third World Quarterly*, 29(2), 275-289. <https://doi.org/10.1080/01436590701806848/>

Ni Aolain, F. D., & O'Rourke, C. (2010). Gendered Transitional Justice and the Non-state Actor. *Contested Transitions: Dilemmas of Transitional Justice in Comparative Experience*, M. Reed & A. Lyons, eds., Forthcoming, Transitional Justice Institute. (1023-10), (02-.

Nollkaemper, A. (2010). Systemic Effects of International Responsibility for International Crimes. *Santa Clara J. Int'l L.*, 8, 313.

Stark, L., Robinson, M. V., Seff, I., Gillespie, A., Colarelli, J., & Landis, D. (2021). The Effectiveness of Women and Girls Safe Spaces: A Systematic Review of Evidence to Address Violence Against Women and Girls in Humanitarian Contexts. *Trauma, Violence, & Abuse*, 152483802199130. <https://doi.org/10.1177/1524838021991306/>

Stover, E. (2011). *The Witnesses: War crimes and the Promise of Justice in The Hague*. University of Pennsylvania Press.

The New York State Coalition Against Sexual Assault. (2021). *Transformative Justice and Community Accountability*. <https://www.nyscasa.org/get-info/transformative-justice/>

The United Nations Sexual and Reproductive Health Agency. (2015). *Women and Girls Safe Spaces*. <https://www.unfpa.org/sites/default/files/resource-pdf/woman%20space%20E.pdf>

Thompson, M. (2017). The discomfort of safety. *Environment and Planning D: Society and Space*.

Women Now for Development. (2019a, April). *Gender Justice and Feminist Knowledge Production in Syria*. <https://www.scribbr.com/apa-citation-generator/new/report/>

Women Now for Development. (2019b, December 23). *What is Left from the Women Now Center in Idlib/Maarat al Numan, is a broken sign*. [Video]. Women Now for Development. https://www.facebook.com/WomenNowforDev/videos/582023459284880/?extid=CL-UNK-UNK-UNK-AN_GK0T-GK1C-GK2C

Women Now for Development. (2020). Syrian Women's Readings of the Present, Future, and Associated Concepts. On Identities, Gender Roles, Violence, Peace and Justice, and the Possible Futures in Syria. https://women-now.org/wp-content/uploads/Syrian_Women's_Readings_of_the_Present,Future,and_Associated_Concepts.pdf

Women's International League for Peace and Freedom. (2022). Outsourcing Justice Internationally. <https://bosnia-peace.wilpf.org/bosnia-peace/outsourcing-justice-internationally>

Published by:
Women Now for Development



غير مخصص للبيع

”الحقوق محفوظة” لا تمنع من الانتفاع الشخصي أو الاقتباس أو الاستفادة العلمية. ويُمكن نسخه وتصويره واستخدامه للأغراض العلمية والشخصية ولكن مع الحفاظ على اسم الناشر ومؤلف البحث.

© Women Now - 2022